الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق والعلـــوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

رقم: .....

ميدان: الحقـــوق والعلـــوم السياسية

فرع: علوم سياسية

تخصص: إدارة محلية

العنوان:

الأمن الغذائي كمتطلب للتنمية المستدامة في الدول العربية

دراسة حالة تجارب مجموعة من الدول العربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:

– بوعافية نعيمة

– رواق فوزية

الأستاذ المشرف:

أ.د أسامة خوجة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
–	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
– أسامة خوجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
–	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوخافية نجيمة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 498327 والصادرة بتاريخ 2015/04/26

المسجل(ة) بكلية / معهد كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الأمن الغذائي كمتطلب للتنمية المستدامة في الدول العربية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/04/04

توقيع المعني(ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): وداف حورية الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: والصادرة بتاريخ

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم علوم سياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الأمن الغذائي كمتطلب للتنمية المستدامة في الدول العربية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/12/01

توقيع المعني(ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله على نعمه التي لا ينسى ذكرها، ولا يؤدى بشيء من الأنواع
شكرها، نحمده تعالى عند هذا المقام
وفي هذا المقال نثني عليه الخير كله ولا نحصي
ثناءا عليه وهو أهل الحمد والشكر والثناء
وفي لحظات العرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله
الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
ونصلي ونسلم على نور القلوب وضياءها حبيبنا
وقرة أعيننا محمد ﷺ
نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع
ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "خوجة أسامة."
الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي كانت لنا خير معين في هذه الدراسة.
والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذه
الدراسة
وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة

الطالبتين

- بوعافية نعيمة
- رواق فوزية

إهـــــــداء

إلــى من قال فيهما سبحانه وتعالى:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ قُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلى ما في الوجود

أمـــي الحبيبة الغالية .

إلـــــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي .

إلى رفيق دربي زوجي رحماني فاتح.

قرة العين أبنائي ملاك- أمجد -وماريا

إلى أخواتي سميرة وزوجها و أبنائها إسحاق – تاج الدين- لين- جنان

إلى سهام وزوجها و أبنائها رتاج – سراج – أريج

ليندة وزوجها و أبنائها شهد- أوس ومسك

إبتسام وزوجها وبناتها رفيف وتسنيم

أختي الصغيرة إيمان

أخي الغالي لخضر

إلى عائلة زوجي

إلى زميلتي في هذه المسيرة فوزية رواق

إلى صديقاتي في العمل حنان فاطمة الزهراء كلثوم على رأسهم السيد المدير

إلى صديقتي المميزة سلاف بلعربي

إلـــــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم السياسية

إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ بوعافية نعيمة

إهـــــداء

إلـى من قال فيهما سبحانه وتعالى:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَة قُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلى ما في الوجود

أمـــي الحبيبة الغالية .

إلـــــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما

وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي رحمة الله عليه .

إلى رفيق دربي أحمد أمين بوزيدي

قرة العين بناتي - مريم لجين (عائشة) – بيسان – خديجة

إلى اخوتي حليم- عثمان- ابراهيم- أحمد – يعقوب البشير

إلى أخو اتي – خولة ومريم

إلى عائلة زوجي

إلى أبي الثاني بوزيدي ابراهيم

إلى المعلمة الفاضلة أم زوجي سعدون ليلى

إلى أخت زوجي التي أعتبرها اختي

إلـــــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم السياسية

إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

إلى صديقاتي نعيمة–سلاف–نرجس

❖ رواق فوزية

مقدمـــــــــــة

مقدمة:

يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المفاهيم بروزاً وتداولاً في السنوات الأخيرة، وذلك نظراً لأهمية هذا المفهوم سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للدولة على حد سواء، حيث يعد توفر الغذاء والقدرة على الوصول إليه شرطاً لابد منه من أجل أن يحافظ الإنسان على وجوده وبقائه وعلى قدرته على العطاء والمساهمة في تنمية وتطوير وطنه، كما يعد بدوره شرطاً ضرورياً بالنسبة للدولة للحفاظ على بقائها واستمرارها والحفاظ على أمنها وحدودها من أي مخاطر قد تنجم نتيجة عجز دولة ما عن توفير الغذاء اللازم لمواطنيها، ونظرا للأهمية الكبيرة لمسألة الأمن الغذائي فقد تصاعدت وتيرة الاهتمام بهذه المسألة وقد دعت العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية إلى ضرورة العمل على تحقيق الأمن الغذائي لكل بلد حتى يمكن تفادي جميع المحلات التي قد يتسبب فيها انعدام الأمن الغذائي، وذلك عبر دعواتها إلى اتخاذ المزيد من السياسات والبرامج الفلاحية القطرية وفقا للإمكانيات التي يتمتع بها كل بلد.

ويشكل الأمن الغذائي من أهم القضايا في مختلف الدول العالم وخاصة الدول العربية ويرتكز مفهوم الأمن الغذائي على أربع ركائز هي الوفرة، والاستقرار، وإمكانية النفاذ، وكيفية الاستخدام، ويتطلب تحقيق كل ركيزة تبني سياسات محددة، وقد اتسعت الفجوة الغذائية بالدول العربية، وأصبحت تستورد نسباً معتبرة من احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة. عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية سليمة ومغذية التي تلبي احتياجاتهم الغذائية وتتناسب مع مختلف الأذواق، وبعد من أبرز التحديات الرئيسة التي تواجه الوطني العربي، إذ على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية، فإن القطاع الزراعي في الوطن العربي. يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج المقابلة الطلب على الأغذية. وتعتبر دول العربية أيضا من بين الدول النامية فهي تعاني من المشكلة الغذائية لكون إنتاجها الغذائي أقل من الطلب الغذائي لمواطنيها، فعند التمعن في ميزان المدفوعات تجد أن فاتورة استيراد المواد الغذائية وبالأخص الأساسية منها هي في ارتفاع مستمر منذ لاستقرارها السياسي وبالتالي لا تزال تحت وطأة التبعية الغذائية وهذا ما يكلفها مبالغ مالية كبيرة.

ويعتبر القطاع الزراعي أهم قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية وينهض بها إذا أحسن استغلاله على الوجه الأكمل، لأنه قطاع حساس يوفر الحاجة الأساسية ألا وهي الغذاء ونقصه واختلاله يعتبر في مقدمة أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأن توفيره يعتبر أحد الأهداف الأساسية لكل تنمية ومرتكز أساسي من مرتكزات الاستقلال الاقتصادي. لقد أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول العربية، وهذا كان واضحا في قضية الأمن الغذائي التي تمثل بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية

والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، خاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية.

ولقد ارتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف إلى عدم انخفاض الأصول البيئية المهمة، بمعنى آخر التنمية المستدامة هي الحالة التي لا يشهد فيها مخزون رأس المال الطبيعي انخفاضا وتدهورا أو تأكلا مع الزمن ومن ثم يؤثر ذلك على إنتاج الغذاء واستدامته. في ضوء هذا المفهوم وللحفاظ على مستويات مرضية من إنتاج الغذاء فإنه يمكن التصرف برأس المال الطبيعي وفق سياسة توصف بالسياسة البيئية كمثيلتها من السياسات المالية والنقدية، ويتم تنظيمها وفقا لقواعد وأساليب تراكم رأس المال الطبيعي وأسلوب استثماره وتنميته من اجل المحافظة على نصيب وحقوق الأجيال القادمة، وهذا الوضع يحفظ الإمكانات الطبيعية التي تساعد على تعظيم حال الأمن الغذائي للأجيال القادمة، دون استنزافها أو تدهورها من قبل الأجبال الحالية.

في الواقع تعتبر التنمية الزراعية المستدامة للدول النامية والوطن العربي مفتاح التنمية الشاملة في هذه الدول كون الزراعة فيها هي المورد الأساسي لغالبيتها من جهة وكونها هي الدول الأكثر سكانا في العالم من جهة أخرى، والذي يتطلب توفير الغذاء بعيدا عن مساعدات الدول المتقدمة.

إن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم أو في أي دولة بضمان ثلاثة عوامل أساسية هي: استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه : استدامة التنوع الحيوي ، الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة: والزيادة السكانية المناسبة) ، فهذا التصور يمكن من تحقيق التنمية المستدامة في المجال الزراعي والوصول إلى الاكتفاء الغذائي.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال التطرق إلى الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الدول العربية.

1. مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدد من الأسباب التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- **المبرر الموضوعي:**
- أهمية موضوع الأمن الغذائي ودوره في دعم التنمية على مختلف الأصعدة، حيث يعتبر الأمن الغذائي من بين المجالات التي يمكن التعويل عليها مستقبلا لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن الغذائي من بين المجالات التي يمكن التعويل عليها مستقبلا لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

- الاهتمام الكبير بموضوع الأمن الغذائي خاصة منذ حدوث الأزمات الغذائية الأخيرة وما تله ذلك من أحداث في العالم العربي بما يسمى الربيع العربي وبروز دعوات تطالب بضرورة تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.
- التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي، وإدراك مواطن الضعف الموجودة لعلاجها مستقبلاً.
- قلة الدراسات الموجودة في تخصصنا .
- **المبرر الذاتي:**
- ميولنا الذاتي للخوض في هكذا مواضيع وكذا لشعورنا بضرورة ترقية وتطوير مصالح وطننا العربي،
- الرغبة الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع المتجددة.
- محاولة تقديم المساهمة منا في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من خلال تقديم أفكار وحلول جديدة وتوعية الحكومات بمخاطر المشكلات التي تواجه الأمن الغذائي على جميع الأصعدة.
- محاولة إثراء مكتبتنا بمعلومات ودراسات جديدة في مجال الأمن الغذائي.

2. أهمية الموضوع:

تكتسي أهمية هذه الدراسة مع زيادة أهمية تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، خصوصا في ظل ما شهدته بعض الدول العربية منذ سنة 2011 من أحداث عرفت باسم ثورات الربيع العربي، ومنه يمكن أن نوجز أهمية الدراسة فيما يلي:

- معرفة حالة وواقع الأمن الغذائي العربي وأهم التحديات التي يواجهه خاصة في ظل غياب مقاربة تنموية مشتركة كلياً .
- تناولت هذه الدراسة أحد أهم مواضيع الساعة خاصة وأن الأمن الغذائي ذو أبعاد متعددة.
- تبيان أهمية تحقيق الأمن الغذائي ودوره في دعم الاقتصاد لبلدان الوطن العربية.
- تحقيق الأمن الغذائي العربي يمر عبر تجاوز المشكلات والتحديات التي يعاني منها كل بلد على جميع الأصعدة.
- إعادة الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي وجعله أولوية من أولويات الحكومات العربية للحفاظ على أمنها واستقرارها وتعزيز تطورها.
- توعية الحكومات العربية بضرورة الاستفادة من السياسات الفلاحية ونقلها بين البلدان العربية وذلك بغية التخلص من التبعية الغذائية للخارج.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه موضوع يتسم بالحداثة، وسنعالجه من خلال العنوان: " **الأمن الغذائي كمتطلب للتنمية المستدامة في الدول العربية**". يعد من المواضيع التي تعالج الإشكالية الجوهرية التي يعاني منها الدول العربية في مجال الأمن الغذائي.

3. أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

–التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي، وإبراز أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها هذا القطاع.

– تبيان واقع الأمن الغذائي في الدول العربية.

– التعرف على التحديات والمشكلات الراهنة والتي تحد وتؤثر على تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، ومحاولة إيجاد حلول لهذه التحديات والمشكلات والحد من تأثيرها السلبي على مجال الأمن الغذائي.

– محاولة فهم التوجهات والرؤى الاستراتيجية في الوطن العربي فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي.

– محاولة تقديم اقتراحات وتوصيات للنهوض بالأمن الغذائي العربي بصفة عامة.

4. إشكالية الدارسة:

تمتلك الدول العربية العديد من المقومات والمميزات الطبيعية والبشرية وغيرها ما . يمكن من أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي لجميع الدول العربية، إلا أنه في المقابل تشكل التحديات والمشكلات التي يعاني منها كل بلد بمثابة هاجس حقيقي لتحقيق أمنهما الغذائي، وبناء على ذلك نطرح الإشكالية الآتية:

كيف تساهم التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي؟ وماهي الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة في الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات الراهنة ؟

انطلاقاً من الإشكالية البحثية الرئيسية قمنا بصياغة عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

– ماهية الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه وسبل تحقيقه؟

– ماهية التنمية المستدامة ؟

– فيما تتمثل أبرز معالم وسمات الأمن الغذائي العربي وتحدياته؟

– كيف هو حال واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل التنمية المستدامة؟ وما هي أهم نقاط التشابه والاختلاف الموجودة بين هذه الدول؟

– ما دور السياسات والاستراتيجيات الفلاحية في تعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي؟ وهل يمكن الاستفادة من السياسات الناجحة في كل بلد وتطبيقها على البلد الثاني؟

– كيف تؤثر التحديات الراهنة على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

– كيف يمكن النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية؟

5. فرضيات الدارسة:

للإجابة على الإشكالية البحثية المطروحة ارتأينا إلى وضع مجموعة من الفرضيات الآتية:

يعد الأمن الغذائي في غاية الأهمية لضمان استقرار البلاد وتطورها، لهذا يعد تحقيقه مسألة لا مفر منها بالنسبة لأي دولة مهما كان نظامها أو توجهها.

– لا يزال العالم العربي غير قادر على تحقيق أمنه الغذائي خاصة في ظل السياسات المطبقة والمشكلات التي يواجهها.

– يتأثر الأمن الغذائي في الدول العربية بالعديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية على حد سواء ما يجعل وصول كل بلد إلى تحقيق أمنه الغذائي أمراً صعبا في الوقت الحالي.

– نجاح الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي مرهون بمدى إتباع سياسات اقتصادية مستدامة تراعي البيئة الداخلية والإمكانيات المتوفرة لكل بلد.

– الاستفادة من التجارب والسياسات الناجحة في أي بلد سيساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلد الآخر.

5. أدبيات الدارسة:

حضي مفهوم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة باهتمام الباحثين كل حسب تخصصه، وقد نتج عن ذلك دراسات نظرية وميدانية ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- **الدارسة الأولى:** بن عيسى عبد الباسط وآخرون، **أهمية سياسات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2022–2023.

هدفت الدراسة إلى إبراز مسألة الأمن الغذائي من المسائل المعقدة يجب التركيز والتنبيه عليها في الوطن المغرب العربي باعتبارها أحد أهم فروع الأمن الاستراتيجي، وهدفت أيضا هذه الدراسة إلى تحليل واقع التبعية الغذائية في بلدان المغرب العربي من خلال تحليل مؤشراتها المختلفة، حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن المغاربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول المغاربية تعاني بشكل متفاوت من التبعية الغذائية للخارج في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، وتؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية.

- **الدارسة الثانية:** قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، حالة الجزائر**، جامعة برج باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2011–2012.

تحتل التنمية الزراعية مركزا مهما في اقتصاديات الدول النامية، ويتعاظم دورها أكثر بالنسبة للبلدان العربية وأول مهامها هو توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة والتي تشمل استثمار

الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص العمل لسكان الريف ليعزز بقاءهم ويحد من هجرتهم للمدينة ، وكذلك توفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي بهدف زيادة الصادرات الزراعية الخفض العجز في ميزان المدفوعات.

وترتبط التنمية المستدامة بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي ، فمن جهة عليه مواجهة الزيادة السكانية وإذا أمكن تحقيق فائض يخصص للتصدير، ومن جهة ثانية زيادة القدرة التنافسية العالمية مع انتشار العولمة ورفع الحواجز الجمركية وسيادة الأسواق المفتوحة.

لتجنب استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من طرف الدول المصدرة والمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع والتي تثقل كاهل ميزانية الدولة وترهن استقلالها الاقتصادي والسياسي . كما يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ونظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية شبه المطلقة وتحقيق الأمن الغذائي أصبح وضع استراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها.

- **الدارسة الثالثة :** شوقي حفياني، **تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جـامعة قسنطينة3 ، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية الشعبة علوم سياسية، الفرع: علاقات دولية التخصص علاقات دولي، 2022-2023.

هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي يواجهها العالم العربي خاصة في الجزائر والمغرب ومقارنتها لمعرفة مدى قدرة البلدين على التعامل مع هذه التحديات للوصول لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومن جهة أخرى بهدف تقديم مجموعة من الحلول الواقعية والعملية لتجاوز هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأمن الغذائي قد تغير مفهومه خلال الفترة الأخيرة بسبب ظهور عدد من التحديات العالمية وعلى رأسها جائحة كوفيد 19 والتي أعادت صياغة مفهوم الأمن الغذائي من خلال التركيز على تحقيقه عبر الاعتماد على الذات أو عبر توفير موارد مالية من عوائد الفلاحة واستخدامها لاستيراد ما ينقص من السلع الغذائية على المستوى المحلي، وعليه بناء على ذلك وبالاعتماد على المنهج المقارن يتبين لنا بأن المغرب أقرب إلى حد ما من تحقيق أمنه الغذائي مقارنة مع الجزائر وذلك لامتلاكه معدلات عجز تجاري غذائي وفجوة غذائية أقل بكثير من الجزائر، ويرجع الفضل في ذلك لما له من رؤى فلاحية واضحة المعالم، مقارنة مع الجزائر والتي لا تمتلك رؤى فلاحية واضحة نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي، ما يجعل البلد تابع غذائيا للخارج لمدة زمنية أطول وهو في حد ذاته بعد أمر بالغ الخطورة في حالة ما إذا استعملت الدول المنتجة والمصدرة الغذاء كسلاح ما سيعرض البلد المخاطر أمنية لا يحمد عقبها.

6.منهج الدارسة:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي في أي دراسة تستدعي استخدام المناهج والأدوات المختلفة، ومن هذه المناهج التي اعتمدت في هذه الدراسة ما يلي:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج يتضمن مزيج من المناهج الأخرى كالوصفي والتاريخي والإحصائي والمسحي ودراسة الحالة.

وذلك بما يسمح لنا من الوصول إلى الأهداف المرجوة والمتعلقة أساسا بالتحكم في الظاهرة وتحقق من صحة الفروض والتصورات، وقد اعتمدنا خلال هذه الدراسة على نوع المقارنة الأفقية والتي تركز على البنية الداخلية للظاهرة السياسية الأمن الغذائي) دون الإعتماد على البنية الخارجية، بحيث تطرقنا إلى عدد من العناصر المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

10. تحديد إطار الدراسة:

تتناول هذه الدراسة آثار التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي مع الإشارة إلى واقع الأمن الغذائي العربي، كما تخللت هذه الدراسة دراسة محاور تتعلق بحالة الأمن الغذائي في البلدان العربية وتحدياته ، وفيما يتعلق بالإطار الزمني فقد تم التركيز على دراسة العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، مع الإشارة إلى الآفاق المستقبلية لكلا البلدين بحلول (2030) وذلك لمحاولة التعرف على الرؤى المستقبلية لكل بلد في مجال الأمن الغذائي.

11. صعوبات الدارسة:

أثناء إجراء أي دراسة تواجه الباحث جملة من الصعوبات المتباينة، وقد لاقينا بدورنا مجموعة من العراقيل تتمثل أبرزها في:

- صعوبة منهجية تتعلق أساساً بصعوبة تطبيق المنهج المقارن بحد ذاته على موضوع دراستنا.
- صعوبة الوصول إلى الإحصائيات والأرقام الرسمية للسنوات الأخيرة.
- تضارب المؤشرات والإحصائيات واختلافها من جهة إلى أخرى وعدم دقتها.

الوقت لم يكن لصالحنا مثل هذه البحوث التحليلية تتطلب اجتهادا أكثر حول التقصي على الدراسات الجديدة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة؛

12. هيكل الدارسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصل نظري، وفصل تطبيقي كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهدف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تجارب الأمن الغذائي في مجموعة من الدول ذات بيئة مختلفة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والأمن الغذائي

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والأمن الغذائي

حظي الأمن الغذائي بالصدارة في الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، كون الملايين الذين يموتون بسبب نقص الغذاء والتغذية، فضلا عن ذلك فهو سلاح ذو حدين تستعمله الدول المتقدمة كوسيلة ضغط على الدولة النامية والتأثير في قراراتها السياسية، وكذلك في التحكم في الاقتصاد العالمي . ويتمثل الأمن الغذائي للفرد في تأمين الحد الأدنى من احتياجاته للغذاء طيلة حياته، بينما يكون المقصود من الأمن الغذائي للمجتمع قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء بإنتاجها محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي، و نظرا لضرورية الأمن الغذائي والآثار السلبية الناجمة عن عدم تحقيقه، كان من الضروري توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية المواجهة الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم و تفادي سوء توزيع هذا المحزون، فالأمن الغذائي يتطلب توفر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافي الحياة صحية وتوفير هذا الغذاء بالشكل الملائم كما ونوعا، وتحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن كون مطمئنا إلا بالاستناد إلى مقومات الحصول عليه وضمان الاستمرارية في تأمين المواد الغذائية وتناولنا في هذا الفصل الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والأمن الغذائي .

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة خاصة الجانب البيئي، وباعتبار التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ارتأينا في هذا المبحث التطرق إلى دراسة في مفهوم التنمية المستدامة مع تحديد أهم المؤشرات والأبعاد التي جاء بها المفهوم حيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل وإنما لابد أن تكون النظرة التحليلية لهم متكاملة .

وهو ما سنتعرض إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح.

لقد تعددت وتنوعت تعاريف التنمية المستدامة حيث نجد أنه تم تعريفها من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وفي هذا السياق نحاول أن نقترب إلى تعريف التنمية المستدامة من خلال دراسة التطور التاريخي لهذا المفهوم وسرد جملة من التعاريف التي تسمح باستخلاص مجموعة من خصائصها والتعرف على أهداف ومبادئ التنمية المستدامة.

أولا- التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

إن عدم إعطاء البيئة أهمية في العملية التربوية وعدم إبلاء اهتمام كبير بالجانب البيئي قبل الستينات من القرن الماضي، وفي ظل تضارب مصالح الدول وتهرب كل طرف من مسؤولياته البيئية تم عقد عدة مؤتمرات وجمعيات حاولت في مجملها مناقشة الوضع وايجاد أفضل سبيل للخروج من هذا المأزق، ونذكر منها:

1968: حيث تم إنشاء نادي روما في سنة 1968م كان الهدف منه معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[1]

1972: تم عقد أول مؤتمر دولي حول البيئة البشرية نظمته الأمم المتحدة في ستوكهولم حيث تم الربط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية وتم ظهور التنمية الملائمة للبيئة ونشر نادي روما الشهير "حدود النمو" الذي شرح محدودية الموارد الطبيعية سواء المتجددة أم غير المتجددة، ومع استمرار تزايد معدلات استهلاكها واستنزافها فإنها لن تفي بالاحتياجات وهذا ما يشكل تهديدا.[2]

1980: أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(IUCN) تقريرا بعنوان الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة حيث تأسس فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة. [3]

1982: أنشئت الجمعية العامة للأمم المتحدة(UNEP) برنامج الأمم المتحدة حيث وضع هذا البرنامج تقريرا عن حالة البيئة في العالم وقد كان ذو مصداقية بالنظر إلى كونه كان مبنيا على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، ولفت الأنظار نحو الكميات الهائلة من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية ومدى انعكاسها على البيئة والمناخ، وفي النهاية توصل المؤتمرون إلى إعلان مشترك أكدوا فيه أن التنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في أن واحد ودعوا في قرار خاص إلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار.[4]

1987: إصدار اللجنة العالمية لبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" حيث كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا وثوريا في الفكر التنموي إذ انه وللمرة الأولى دمج مابين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في تعريف واحد.[5]

1989: تم عقد اتفاقية "بازل" الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطيرة وضرورة التخلص منها بشكل أمن وكان لها الدور الأساسي في دفع الدول للحفاظ عي البيئة.

1- **محمد علاق،** التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية- دارسة حالة فرتيال/ أسميدال عنابة-، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة باجي مختار عنابة، 2009/2008، ص ص(5، 6).

2- **إيمان بوشنقير،** " دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جيل حقوق الإنسان،** لبنان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، 2013، ص42.

3- محمد علي وردم باتر، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،** عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص 186.

4- **عبد الرؤوف تريكي،** مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص10.

5- محمد علي وردم باتر، مرجع سابق، ص 185.

1992: تم عقد المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمي "بقمة الأرض "ريو ديجانيرو" بالبرازيل[1]، حيث ظهر الاهتمام الفاعل جليا لدرجة أن بدأ الإعداد للأجندة 21 وكان الهدف وضع وتطبيق أطراف وأهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات مع ضمان مشاركة الأطراف المعنية بالموضوع ووضع أولويات للتطبيق وفق درجات محددة لأهمية وأولوية المخاطر والمنافع .[2]

1997: تم إمضاء اتفاقية حول التغيرات المناخية سميت "بروتوكول كيوتو" التي تدعو فيها الدول الصناعية إلى تخفيض نسبة انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك فتح عملية التبادل، حقائق التكوين، ومنح شهادة تخفيض الانبعاثات بالنسبة للدول المصنعة أو إعطاء ميكانيزمات تطور بدون تلويث بالنسبة للدول النامية. [3]

2002: تم عقد مؤتمر حضره " ألوف" من رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمفكرين في شتى المجالات ذات الصلة وقيادات المنظمات والجمعيات والهيئات الحكومية والمدنية ورجال الأعمال ...الخ، حيث ركز المؤتمر على جدول أعمال كان هدفه هو تحقيق رفاهية الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في العالم يشهد نمو السكان يصاحبه طلب متزايد بالضرورة على الطعام، والماء والمأوى والصحة والخدمات والطاقة والأمن والرفاهية في ذلك مع الحفاظ علي نصيب وافر للأجيال القادمة. [4]

إذن يمكن القول أن إقرار فكرة التنمية المستدامة كان نتيجة مفاوضات عسيرة ونداءات متعددة تحذر من المخاطر البيئية الكبيرة التي أصبحت تواجه كوكب الأرض وتهدد الحياة عليه لذلك اختلفت الرؤى وتعددت التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفرع الموالي.

ثانيا- تعريف التنمية المستدامة:

: عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداته أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة، كما تعرف كذلك على أنها استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها.[5]

1- إيمان بوشنقير، مرجع سابق، ص 42.

2- صالح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 25.

3- **بوزيد سايح**، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص 73.

4- صالح عباس، مرجع سابق، ص23.

5 - خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص19.

وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية الجميع أفراد المجتمع.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط.[1] فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، بيئية، اجتماعية، وتكنولوجية.

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة:" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".[2]

وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاسبة والضارة بالأوزون.[3]

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات، هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب أن لا تتجاهل الضغوط البيئية، وأن لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.[4]

معظم الكتابات قد أيدت تعريف اللجنة التابعة للأمم المتحدة، والمعروفة بلجنة " بريتيلاند".

1- نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، د.ب.ن، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص 220.

2 - Alain Beiton et d'autres، Economic، Dalloz، Paris،France،2001،p27.

3- **ياسمينة زرنوح**، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 120.

4- محمد صالح الشيخ، الآثار **الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2002، ص113.

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

كما عرفتها اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" سنة 1987 التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تستجيب لحاجيات الأجيال الحاضرة دون أن تعرض قدرات الأجيال المستقبلية للخطر في تلبية حاجياتها".

يعرفها " أسامة الخولي" :"عملية التغيير التي يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته."[1]

كما يعرفها "كمال رزيق": "أن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية للتنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي الإنساني والتنموي وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة واصلاحها من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح ذلك عن طريق الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة من حيث تراجع المشاركة الشعبية والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام وكذا منظمات المجتمع المدني ،فالدول العربية (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى، إن لم تحقق الحكم الراشد الصالح".[2]

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة أي ترك المصادرة المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ التنمية الابعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية.

1- **محي الدين حمداني**، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،(**أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**)، جامعة الجزائر، 2008/ 2009، ص 104.

2- محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، لبنان: مكتب حسن العصرية، 2013، ص 53.

المطلب الثاني: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة.

أولا- أبعاد التنمية المستدامة:

1- البعد البيئي.

يمكن القول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة، من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومت اربطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه، ومن أهم العناصر التي يرتكز عليها هذا البعد:[1]

أ- **حماية الموارد الطبيعية:** تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية إبتداءا من حماية الأراضي المخصصة لأشجار وحماية مصايد الأسماك.

ونعني بالحماية هنا الاستخدام الأكثر كفاءة، مثل استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية.[2]

ب- **الحفاظ علي المحيط المائي:** تتم صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية، مقارنة بمعدل تجددها.[3]

ج- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثار سلبية على البيئة، فانطلاق الغازات واجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر أو تغير انماط سقوط الامطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يؤدي ذلك إلى إحداث تغير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ولذلك يجب على التنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغيرات كثيرة تضر بالكائنات الحية دون استثناء.

4- صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي: من أهم مظاهر التدمير البيئي تدمير الغابات والذي وصل وفقا لتقديرات "الفاو" إلى 11 مليون هكتار سنة 1980، ومن أهم أخطار ذلك أن انكشاف البيئة يزيد من

1- **عبد الغاني حسونة**، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة،(أطروحة الدكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص 37، 38.

2- عبد القادر عطية، **عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003، ص 94.

3- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 35.

الفيضانات مما يغرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ذلك يحقق التنمية لأجيال اليوم علي حساب أجيال المستقبل.[1]

ثانيا: البعد الاجتماعي والسياسي.

يوضح هذا البعد العلاقة بين الإنسان والبيئة وكيفية تحسين مستوى الرفاهية من خلال حصول استقرار النمو الديمغرافي، وتعزيز قدرة الحكومات على توفير الخدمات للسكان، بالإضافة إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

1- **تثبيت النمو الديمغرافي:** إن للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهميته، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة،[2] فاستمرار النمو الديمغرافي بنفس المعدلات الحالية أضحى أمار مكلف بالنظر إلى الضغوط الناجمة على الموارد الطبيعية مما يقلل قاعدتها المتاحة لإعالة كل ساكن، ومن هذا لابد من العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت النمو السكاني، والتزايد الكبير لسكان العالم اللامدروس يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء، تدهور التربة والإفراط في استعمال الحياة البرية والموارد الطبيعية.[3]

2- **أهمية توزيع السكان:** إن توسع المناطق الحضرية ولاسيما في المدن الكبرى له عواقب بيئية ضخمة على المدن، المحيطة بها، وبتالي فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة نحو المدن.[4]

3- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** إن التنمية المستدامة تعني إعادة الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية كتعليم القراءة والكتابة، توفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، وتركز على ضرورة وصول هذه الخدمات إلى الفئات الأكثر فقرا، كما تعني التنمية المستدامة – فيما وراء الاحتياجات الأساسية – تحسين الرفاه الاجتماعي، حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأسمال البشري.

1- **يمينة محزرز، سمية لوجاني،** دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة باجي مختار عنابة، 2014/2013، ص ص(36، 37).

2- دوغلاس موسشيث، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 64.

3- عبد الرؤوف تريكي، مرجع سابق، ص 24.

4- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 32.

4- **الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وذلك من خلال مثلا أن الاهتمام بصحة السكان العاملين وتأهيلهم علميا أمر من شأنه دفع وتعزيز التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم من شأنه أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان القرى على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.[1]

أما على **المستوي السياسي:** فيمكن التركيز على الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم حيث تتيح فكرة التنمية المستدامة مشاركة الأطراف الذين تمسهم القرارات السياسية في التخطيط لها، إضافة إلى تكريس الديمقراطية في اختيار الهيئات والسلطات والمجالس التي تمثل جميع السكان، وذلك لسبب وجيه وهو أن جهود التنمية المستدامة التي لا تشترك فيها الأفراد كثيرا ما يصيبها الإخفاق، وفي هذا الإطار يبرز النمو التشاركي في إدارة عملية التنمية أو ما يعرف بالحكم الراشد. [2]

وكذلك **على المستوى السياسي:** تبرز أهمية دور المرأة بالرغم من كون المرأة هي المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل، والقائم على رعاية وتربية الأطفال الذين سيتم الاعتماد عليهم مستقبلا في تحقيق وقيادة عملية التنمية، ولدور المرأة أهمية خاصة في البلدان النامية نظرا لكونها القائم الرئيسي بشؤون الزارعة والرعي والصناعات الصغيرة والاعتناء بالبيئة المنزلية، ومن هنا فإن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية بمزايا متعددة. [3]

ثالثا: البعد الاقتصادي.

يعتبر الفكر الكلاسيكي مصدر المنظور الاقتصادي لهذا النوع من التنمية وذلك من خلال تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة ممكنة، والذي يقاس بدوره في أغلب الأحيان بمؤشرات التنمية البشرية مثل المستوي المعيشي والصحي والتعليمي....الخ[4] وبمقتضي هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال استغلال أمثل لموارد الطبيعية ويندرج ضمن هذا مايلي:

1- إيقاف تبديد الموارد: العمل على تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، واجراء تخفيضات متواصلة على مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية في الدول المتقدمة.

1- **مريم بوعشير**، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص45.

2- **سامية دبابش**، التنمية المستدامة في الجزائر، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص(51، 52).

3- مريم بوعشير، مرجع سابق، ص 45.

4- منور اوسري، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، الجزائر: دار الخلدونية ، 2010، ص 161.

3- تقليص تبعية البلدان النامية: تحكم الدول المتقدمة في الأسواق العالمية، إذ تقوم هذه الدول بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وسوف يحرم الدول النامية من نمو صادراتها وانخفاض في إراداتها، ولذلك يجب على هذه الأخيرة تبني نمطا تنمويا لتحقيق اكتفاء ذاتي، مما يسمح بالتعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان.[1]

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته: تساهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي، ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، كما أن هذه الدول أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وحماية النظم الطبيعية وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى.[2]

5- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** نرى أن سكان البلدان الصناعية يستغلون ما يستغله سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية فنجد مثلا أن استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة، ومن هنا يتعين على الدول المتقدمة اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.[3]

6- **المساواة في توزيع الموارد:** إن الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7- **تقليص الإنفاق العسكري:** أصبح من أولويات اقتصاد البلدان النامية، وبالتالي نجد أن توفير ولو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية، ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وأنها عملية ازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة لأقوى.[4]

1- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ص(28، 29).

2- يمينة محزرز، سمية لوجاني، مرجع سابق، ص 34.

3- دوغلاس موشيست، مرجع سابق، ص25.

4- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ص (30، 31).

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

واستنادا إلى التعاريف السالفة الذكر تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص:

1- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا ولاسيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وبما هو اجتماعي في التنمية .[1]

2- هي التنمية التي تعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها فهي تنمية طويلة المدي بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

3- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية في الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

4- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحفظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة .[2]

5- هي تنمية لها القدرة على الاستمرار بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك القابلة للنفاد بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

6- هي تنمية تسعي إلى تحقيق التوازي البيئي وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة وضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.[3]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها.

أولا- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تكمن فيما يلي: [1]

1- سحر قدوري الرفاعي، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006، ص 25.

2- أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص 92.

3- **مراد ناصر**، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 26، جوان 2010، ص 136.

1- تحقيق الرفاه للسكان:

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية، بصورة عادلة ومقبولة، وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ يعترف بقضية البشر ونوعية حياتهم، بوصفها إحدى القضايا الرئيسية.

وتشمل العدالة مدى الإنصاف والشمولية في توزيع الموارد، ومنح الفرص واتخاذ القرارات، وهي تتضمن توفير فرص متماثلة للعمالة، والخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات التعليم، والصحة، والقضاء وتشمل المسائل المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية التخفيف من الفقر وتوزيع العمالة والدخل، وإمكانية الحصول على الموارد المالية، والطبيعية وتكافؤ الفرص فيما بين الأجيال.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر
- رقم جيني للقياس التفاوت الدخول.
- معدل البطالة.
- معدل متوسط أجور الإناث والذكور.[2]

2- احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة توافق وانسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:

ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة، وتنفيذها ومتابعتها وتقيمها.

---

1 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ، الأردن ،2007، ص 28.

2 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، 29.

4- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية:

تتعامل التنمية المستدامة مع الطبيعية على أنها موارد محددة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها. وتعمل على استعمالها، وتوظيفها بصورة عقلانية.

إذ أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غيرت الاستدامة خصوصا في الدول المتقدمة صناعيا. السبب الرئيسي للاستنفاذ المستمر من الموارد الطبيعية والتدهور المتواصل للبيئة العالمية ومن المسلم به على نطاق واسع. إن كوكب الأرض لا يستطيع أن يتحمل أنماط الاستهلاك هذه المستويات المرتفعة يؤثر على خيارات الاستهلاك والانتاج في الدول النامية حاليا ومستقبلا.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:

يتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات في عملية التنمية. وكيفية استعمال المتاح والجدية منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجيات وأولويات المجتمع:

يتم ذلك بطريقة تلاءم إمكانية المجتمع. وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة. ووضع الحلول الملائمة لها. [1]

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

تمثل مبادئ التنمية المستدامة في:

1- مبدأ الوقاية: يعد من أبرز المبادئ التي تسهم في تحقيق التطور دون شك وهذا ما يدفع إلى ضرورة تبني مبدأ الوقاية الذي يستند إلى التدرج المرحلي في تصحيح الأخطاء قبل وبعد وقوعها عن الطريق الدراسات العلمية الدقيقة لتفادي تدهور المحيط.[2]

2- مبدأ المشاركة الشعبية: فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها.[3]

---

1 - سهير حاجم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص ص (138، 139).

2- سامية دبابش، مرجع سابق، ص19.

3- **إبراهيم مباركي**، ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مستقبلية آفاق 2030-، (مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص 114.

3- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، بالاستناد إلى التحليل التقني للآثار الصحية والإيكولوجية لمشكلات البيئة والتصدي لها بكل فعالية.

4- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: من خلال العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة.

5- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: بوسع المديرين الفاعلين تحقيق تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ففي الجزائر مثلا أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي .[1]

1- سامية دبابش، مرجع سابق، ص ص(19، 20).

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية، تأخذ أهمية بالغة في ظل بعض الظروف الأساسية الخاصة، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول لسد فجوة الغذاء، إلا أنه لايزال يشكل تحديا ملموسا وقاسيا ولفهم أبعاد هذه المسألة لا بد من التعريف ببعض المصطلحات، ويعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، وركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي دائم، وذلك من خلال توفير حاجات السكان الغذائية، إما ذاتيا أو عن طريق التعاون مع الآخرين، كما يعتبر الأمن الغذائي طريق لتحقيق الأمن في العالم، ومنه يجب على كل دولة بإنتاج الغذاء بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي أو يفوقه أحيانا للوصول إلى الإشباع ماديا واجتماعيا واقتصاديا وهذا مايؤدي إلى حصول الأفراد على حياة صحية ومنتجة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي والأسري وعلى المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الأساسية للأمن الاستراتيجي، ووجود مشكلة أمن غذائي يعني بالضرورة وجود مشكلات سياسية خطيرة كالتبعيّة الاقتصادية والسياسية بالاعتماد المتزايد على الخارج، ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر وللجميع الإمكانيات المادية، الاقتصادية، الاجتماعية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وبالتالي العيش في استقرار.

أولا: تعريف الأمن الغذائي

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الأمن الغذائي، وتختلف توجهات واضعيها، فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز الأمن منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية نذكر منها:

1- تطور مفهوم الأمن الغذائي:

ترجع بداية الحديث عن الأمن الغذائي إلى النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، وعلى وجه الخصوص عقب أزمة الغذاء العالمي (1972-1974)، واتسمت تلك الأزمة بالمجاعة في بعض أجزاء إفريقيا خاصة في منطقة القرن الإفريقي، من جهة أخرى ارتفعت أسعار الحبوب في السوق العالمي، إلى فشل زراعة بعض المحاصيل، بالإضافة إلى مشاكل استيراد الحبوب من الاتحاد السوفياتي وبالتالي أدّت تلك العوامل مجتمعة إلى حدوث أزمة الغذاء العالمي. [1]

[1] - رابح حمدي باشا وفاطمة بكدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، ، 2016، ص 31.

ظلت قضية تحقيق الأمن الغذائي تطرح على طاولة النقاش، في إطار الندوات والمؤتمرات الأممية بين الحين والأخر، انطلاقا من سنة 1972، حيث عرف العالم حينها أزمة غذاء، عرفت بأزمة انخفاض إنتاج الحبوب مرروا بسنوات التسعينيات (1992 و1996)، وصولا إلى سنة 2008، حيث عرف العالم أزمة غذاء عرفت بأزمة ارتفاع الأسعار، وأخيرا سنة 2011، حيث عرفت هذه السنة بالمجاعة التي أصابت منطقة القرن الإفريقي.

والأمن الغذائي من المفاهيم التي ركّزت عليها الكثير من المجتمعات الدولية والعالمية أمثال الفاو واعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي، نتيجة التطوّر والتقسيم العالمي الجديد والتصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة، وتجسّد ذلك الاهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي. [1]

2- تعريف الأمن الغذائي:

أ-"يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم".

من خلال هذا التعريف، يتضح أن قضية الأمن الغذائي هي حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد أدني من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم، بغض النظر عن مصدر الغذاء سواء كان الإنتاج الغذائي محليا أو مستوردا. وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما، بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما، حتى لو توفر الغذاء المطلوب في السوق كما ونوعا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يقضي توفر الدخل الحقيقي الكافي الذي يلبي حاجات المستهلك. ولا يكون هناك الدخل الكافي إلا إذا توفر الشغل أي توظيف أفراد المجتمع، وهذا يقود إلى ضرورة الاستثمار.[2]

[1] – هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الأمن الغذائي والسياسات الزراعية في منطقة الجنوب الإفريقي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2005، ص 306.

[2]– قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، حالة الجزائر**– ، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012-2011، ص60.

ب-مفهوم الأمن الغذائي المطلق والنسبي:[1]

الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبناء على هذا التعريف الاسبق فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسها توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعتاد أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

- لقد صرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم تختلف اختلافات طفيفة في التفسير لكن يبدوا أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي ويمكن لهذه المبادئ كما جادها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي: [2]

- التأكيد على تحصيل الطعام وليس على عرضه.
- التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا أن النظرة الجمالية ليست كافية، وأن وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمرا بالغ الأهمية.
- يشير التعريف إلى وفرة الغذاء وقدرة الحصول عليه.

[1] - محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي،2004**، منشور على الموقع"www.aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ 27-04- 2024.

[2] - امال عبد الله فوزي، **الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء**، دار الجنادرية، ط2، سنة 2017، ص100.

إن هذا التعريف لا يدلنا على كيفية الحصول على هذا الغذاء من الإنتاج الوطني، أو عن طريق التبادل الدولي كما أنه لا يراعي مستوى التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك فالتعريف يبدوا أنه وفي لنهج المؤسسة الدولية في مقاومة النزعة الذاتية لمفهوم الأمن الغذائي والدفع أكثر فأكثر لتحرير التجارة الدولية وهذا هو الدور الذي تقوم به الآن المنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه النزعة مشوهة للتجارة الدولية.

- **أما التعريف الثاني فقد عرفته:** على أنه قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع.

فبينما ترى البلدان المتقدمة، بأنه تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات والأنماط الموجودة، فإن البلدان النامية ترى أنه: يكفي توفير الغذاء بمختلف أنواعه، والذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وعلى هذا المستوى فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل، وقدرة جهاز الإنتاج لفلاحي الوطني، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية التغطية العجز عن طريق الاستيراد.

-**أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** فلقد عرفت الأمن الغذائي على أنه: "توفير الغذاء بالكمية والتوعية اللازمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الانتاج المحلي أولا ، وعلى أساس الميزة النسبية لنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتكم المادية"[1]

- يعرف الأمن الغذائي حاب منظمة الاغذية والزراعة (faq) بأنه ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الأوقات القدرة المادية، الاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الأمن والمغذي وتحقق لهم حياة نشطة وصحية.
- يتحقق الأمن الغذائي في الدولة عندما يكون إنتاج وتسويق وتنظيم تلك الدولة قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات وفي أوقات تردي الإنتاج المجلي وظروف الاوق الدولية، ومن هنا يمكن اعتبار الأمن الغذائي من أهم وظائف الدولة الأساسية.

[1]- **سهيلة شيخاوي، عدالة العجال** ، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية ...آفاق 2022 ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد6، العدد 10، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018 ، ص 03.

2- تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للأمن الغذائي :[1]

استنادا إلى التعريف الذي أعطاه مؤتمر القمة العالمية للأغذية في روما الذي عقد في روما عام 1996:يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشون حياة توفر لهم النشاط والصحة، ولا يعني هذا فقط وجوب توافر الكمية الكافية من الأغذية في بلد ما، بل أيضا يملك السكان القدرة على شراء تلك الاغدية، وكان الهدف الذي حدده مؤتمر القمة يقضي بخفض عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 800 مليون نسمة بحاب تقديرات عام 1995 إلى 400 مليون نسمة في عام 2015.

وانطوى هذا المفهوم على توسيع كلي يتضمن السلامة الغذائية والتوازن في المكونات المغذية ليكون بذلك أكثر تعريف للأمن الغذائي ويؤكد هذا المفهوم أن "الأمن الغذائي على المستويات الفردية والاسرية والوطنية والاقليمية والعالمية يتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية".

إن تعاريف الأمن الغذائي متعددة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث يرتكز البعض على أن الأمن الغذائي يعني "قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية".

3- التمييز بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

ينبغي أن نميز بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي فرغم التشابه الكبير في مقصدهما إلا أنهما ليسا متماثلين، فالأمن الغذائي لا يحدده أين ينتج الغذاء وإنما يحدده ما إن كان للأفراد وسيلة للحصول عليه أم لا، كما أن انعدام الأمن الغذائي الحاد يمكن أن يحدث حتى عندما تكون هناك أغذية وفيرة متاحة في البلاد، ذلك لأنه بوسع السلطات أن تعزز الأمن بالسماح بالواردات من الأغذية عندما قد ترتفع الأسعار بخلاف ذلك.[2]

ويقصد بالاكتفاء الذاتي قدرة بلد ما على الوفاء بالمتطلبات الغذائية الأساسية للسكان من خلال تغطية الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية' وهو نفس المفهوم الذي تضمنه تعريف خبراء التقرير

---

[1] -Faq'state of food in secur itityin the world (2002)'p.1

[2] - **ماروس ايفانتيتش وويل مارتن (Maros Ivanic and Will Martin)**، ضمان الأمن الغذائي، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد: 45، العدد: 40، ديسمبر 2008، ص 73.

الاقتصادي العربي الموحد، للاكتفاء الذاتي على أنه: القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا.[1]

وبهذا فإن الأمن الغذائي في حال ما لم يرافقه تحقيق للاكتفاء الذاتي يتأثر في الغالب بالسياسة التجارية المحلية والعالمية على حد سواء. وسياسات التجارة إنما هي نوع واحد فحسب من التدابير التي تؤثر على سبل حصول الفقراء على الأغذية، حيث أن العالم يحاول إحياء مفاوضات التجارة لتخفيض حواجز التجارة العالمية، فإننا نبحث في الأمن الغذائي في البلدان النامية في الأجلين القصير والطويل وصلاته بالسياسة التجارية.[2]

ثانيا- أهمية الأمن الغذائي :

تمتلك استراتيجية الأمن الغذائي هدفا يقتضي على زيادة الجهود الخاصة بزراعة المحاصيل من أجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس والانتاج، من أجل الوصول إلى الاكتفاء في استهلاك المواد الغذائية، وتكمن أهمية الأمن الغذائي في عدة نقاط وهي: [3]

- التشجيع على الاستثمار من أجل الحصول على دخل إضافي للأسر، حيث يشجع ذلك الأمر على زيادة كمية استهلاك الغذاء.

- تتسبب الهجرة من الريف إلى المدينة في زيادة استهلاك الأغذية بسبب فرص العمل التي تتوفر لتلك الفئة، مما يساهم في حصولهم على الغذاء.

- عدد السكان في ازدياد دائم، ولا شك بأن هذه الزيادة السكانية تعني زيادة الطلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميات أكبر ومجاراة الطلب المتزايد على السلع من أجل حماية نفاها من حصول العجز الغذائي. [4]

- زيادة الفاعلية الانتاجية للإنتاج الزراعي وذلك عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة.

- ارتفاع المستوى المعيشي لطبقة الريفيين، ويكون ذلك من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة، أو من خلال زيادة الدخل الاقتصادي.

---

[1]-رابح حمدي باشا وفاطمة بكدي، مرجع ، ص 43.

[2]- ماروس إيفانتيتش وويل مارتن، مرجع ، ص 37.

[3] - محمد ولد عبد الدائم، مرجع .

[4] Faq'state of food in secur itityin the world (2002)'p.1.

ثالثا- الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي :

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية بصفة خاصة لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: زيادة الانتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة أن هذا الأخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها:[1]

-**زيادة عدد السكان أو النمو الديمغرافي:** فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بازدياد عدد السكان وبالتالي فإن الانتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.

-**ارتفاع مداخل الأسر:** ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة مداخيل الأمر كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخيل إضافية وهو ما يشجع هذه الأسر على زيادة حجم استهلاكها من المواد الغذائية بحيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الانفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو لتصل إلى 0.6 وهو مايعني أن الزيادة في النفاق على الغذاء بمقدار 6 وهي نسبة لا يستهان بها.

-**التحضير:** ينجر عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة في زيادة حجم الاستهلاك من الموارد الغذائية، وذلك نظرا لما توفره المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني: تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، والدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الإنتاج الوطني من الاحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

الهدف الثالث: تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجها نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

الهدف الرابع: الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.[1]

- إن تحقيق الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية:
- تعزيز التكامل الاقتصادي خاصة في الميدان الزراعي.
- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.
- توفير الظروف المناسبة للتمويل ولاستثمار في الميدان الزراعي.

[1] - **المركز الوطني للمعلومات الأمن الغذائي**، اليمن،2005، ص 11-12.

– تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي (الدول والتكتلات الاقتصادية) بما يتماشى مع المصالح الآنية والمستقبلية للتنمية الزراعية.

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي

يتكون الأمن الغذائي من عدة أبعاد ومستويات، التي تحدد قدرة الدولة على تحسين مستوى الغذاء للأفراد ليساهموا في العملية الإنتاجية، وتعتبر درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات.

أولا– أبعاد الأمن الغذائي:

بحسب الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009 يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط بالاستناد إلى هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي:[1]

1– البعد الزمني: تستطيع أي دولة التي تتسم بالأمن الغذائي، تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصادية للبلد، ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية، والتي تؤثر في مدى تمكين الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير الغذاء للمستهلكين دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء، سواءا تعلق الأمر بتوفر الغذاء على حساب زيادة عبء ثقيل على ميزانية الدولة.

2– البعد الاقتصادي: إن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد وسيرورة التنمية الاقتصادية، من خلال تلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته لأنه الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقضي بتحديد السياسة الزراعية المستهلة من طرف الدولة وهي: تحديد المساحات

[1]– **يوسف بن بزة**، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 38، جامعة باتنة، سنة2018، ص 16.

المزروعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، كل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.[1]

3- البعد الاجتماعي: إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة المجتمع فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية لذا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده ولتجنب الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة لأزمة الغذاء نجد:

- إن ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤدي بالمزارعين بالخصوص، لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.

- تفشي البطالة وما ينجر عنها من آفات أخرى كما هو الحال في النزوح الريفي وبحثا عن العمل في قطاعات غير زراعية، مما يؤثر على العمالة الزراعية وتدني أعداد العاملين بهذا القطاع الحيوي.

4- البعد السياسي: يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، بحيث توفر الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد، وبالعكس، إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها، فكيف على الدول التي لا تملك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك لأسعارها.

ولعل في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:[2]

- محدودية الدول المتيحة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.

- طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.

- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم، بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.

- مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

---

[1] - محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 16.

[2] - مرجع سابق، ص 17.

ثالثا- مستويات الأمن الغذائي[1] :

على ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات، بحيث يعني قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه، ويعد درجة التقدم الاقتصادي احدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات، ويجب الإشارة إلى أن استراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى انتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

1 - مستوى الكفاف:

وفقا للمقررات الصادرة من المنظمة العالمية الزراعة والغذاء (fao)، فإلى مستوى الكاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية للأفراد للاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء. ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعيرات الحرارية من أجل بقاء الإنسان حيا.[2]

2- المستويات الوسطي:

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكو فوق مستوى الكفاف ولايصل إلى المستوى المحتمل ويعتبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية والذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.[3]

3-المستوي المرتقب:

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة، أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى. وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع على:

-عرض الغذاء وتعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

4- طلب الغذاء: فتوفير عرض الغداء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأن كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج،

---

[1]- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ، الدار الجامعية، 2007، ص187.

[2]- **لرقام جميلة**، الأمن الغذائي في الدول العربية، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر،2006، ص36.

[3] -**عنان فاطمة الزهراء**، التكامل العربي الزراعي كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، **ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي**، جامعة عنابة،22-23 نوفمبر 2010.

ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني. وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة.[1]

المطلب الثالث: الركائز والعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

ينبغي أن يقوم الأمن الغذائي ويؤسس على ركائز وعوامل متعددة نذكر منها:

أولا- ركائز الأمن الغذائي:

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة - خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع إعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي.

فأما الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، ويحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي:

1- **وفرة السلع الغذائية:** تتجسد المرحلة الأولى في" توفير السلع الغذائية"، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.

ويقصد بها وفرة الغذاء بما يكفي للسكان سواء أكان ذلك عن طريق التوريد أو الإنتاج المحلي بشرط توفر الجودة والتنوع أيضا، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، قيمة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي[2]، وتتحقق أساسا من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو نسبة الاكتفاء الذاتي[3]، وهذا يعد بمثابة تجسيد للمرحلة الأولى من مراحل تحقيق الأمن الغذائي المتمثلة في توفير السلع الغذائية، أي أنّ الاهتمام كان ينصبّ على الكمّ لأنّ الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى

[1] -لرقام جميلة ، مرجع ، ص37 .

[2] -**علي مكيد وفريدة بن عياد**، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي، دراسة تحليلية للمتاح من الغذاء خلال الفترة (5005-5043)، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد: 40 العدد: 46 جامعة المسيلة ،5046، ص 05.

[3] -محمد السيد عبد السلام، مرجع، ص 61.

جودته، لذلك يجب النظر إلى كميّة الغذاء بقدر ما يجب توفير السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسّع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.[1]

2- **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:** بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك.

3- **أسعار السلع في متناول المواطنين:** في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأساس الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات الأساسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.[2]

وتعد الأسعار عاملا أساسيا لا يجب إهماله فالوفرة لا تعني أن الغذاء متاح للجميع، ما لم يكن السعر يتناسب وقدرات الإنسان المادية، وهذا ما دفع إلى التركيز على الأبعاد الصحيّة للسلع الغذائية، أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية، في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبّر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إمّا رفع أجور العمّال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع ،وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عمليّة الأمن الغذائي.[3]

ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي.[4]

وفي هذا الصدد نجد أن بعض الدول ومن بينها الجزائر تدعم أسعار السلع الواسعة الاستهلاك، لكي تصبح متاحة للجميع.

---

[1]- **سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة**، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي، **مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية** ، كليّة الآداب، قسم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2009، ص 05.

[2]- المرجع نفسه، ص 08 .

[3]- المرجع نفسه، ص 05.

[4]- علي مكيد وفريدة بن عياد مرجع ، ص 05.

ثانيا- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي :

أظهر التحليل السابق لأوضاع الأمن الغذائي واتساع الفجوة الغذائية وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية، وفي الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات، ومن أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وهي كالتالي:[1]

1-العوامل الديمغرافية: يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هاذا إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المد داخل البلد الواحد أو بين الدول (الطالبة للعمالة)،إلى تزايد كبير للسكان المد وحرما القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى، ويصاحب النمو الاقتصادي-عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي مالم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

2-العوامل الطبيعية:

يعزي قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- اعتماد أغلب الزراعات عن العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

[1]-صبحي القاسم، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله**، عمان: مؤسسة عبد الحميد سوفا ،1993، ص 99-102.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

3-الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لايعطي اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثروة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثروة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان .[1]

[1]- **رزيقة غراب**، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد13، جامعة سطيف، الجزائر،2015، ص 4-5.

الفصل الثاني

واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهداف التنمية المستدامة

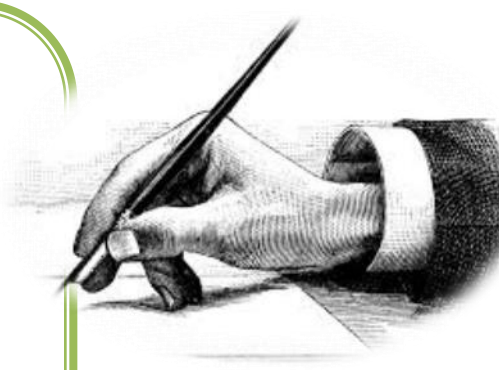

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهدف التنمية المستدامة

تحتل مسألة الأمن الغذائي في العالم ككل وفي المنطقة العربية مكانة مهمة حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، حيث تؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية لفقدان الأمن الغذائي لأنها تقدم صورة غير مريحة لواقع القطاع الزراعي وما يترتب عليها وفي هذا الفصل سوف تحاول اعطاء صورة على الواقع الأمن الغذائي في البلدان العربية في ظل التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الدول العربية

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهدف التنمية المستدامة

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الدول العربية

وفي الواقع إن "التنمية " تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي. وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها.

من هذا المنطلق، تسعى الأمم الجادة إلى توظيف التنمية المستدامة في خدمة شعوبها إلى تعريفات نابعة من هويتها تعبر عن طموحاتها وتطلعاتها وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب سنتناول استراتيجيات التنمية المستدامة في الدول العربية، أما المطلب الثاني مقومات التنمية المستدامة في الدول العربية والمطلب الثالث سنتطرق جهود الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة ومعوقاتها.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة في الدول العربية

إن أي استراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها .إن غاية استراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن إجمالها في تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية ، وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة .

بما أن الوطن العربي جزء لا يتجزء من باقي دول العالم، ويكون جزءا أصيلا ومتفاعلا في المبادرات والبرامج والمشاريع التنموية الإقليمية منها والدولية فإن جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030 تتداخل وترابط فيما بينها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنظيراتها المحددة في الاستراتيجية التنمية الزراعية العربية والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي ويتمثل في الأهداف التالية:[1]

الهدف الأول: القضاء على الفقر في كل مكان، يقابله عربيا البرنامج السادس من الاستراتيجية (المساهمة في ازدهار الريف الذي يهدف إلى تخفيف حدة الفقر في الريف العربي وتحسين وضعية سكانه.

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017).

الهدف الثاني: من أهداف التنمية الزراعية المستدامة القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والغذاء الصحي وتعزيز الزراعة المستدامة يقابله عربيا البرنامج الأول من الاستراتيجية (توفير تقنيات الزراعة العربية) بهدف زيادة القدرة على توفير الأمن الغذائي

الهدف الثالث: ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، يقابله عربيا البرنامج الأول من الاستراتيجية (تطوير تقنيات الزراعة العربية) الطبي يهدف أيضا إلى ترشيد استخدام الموارد المائية. الهدف السابع ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، يقابله عربيا البرنامج الثالث من الاستراتيجية (تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية) الهدف منه توفير الغذاء وتحقيق الاستقرار في المناطق الريفية.

الهدف الرابع: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار يقابله عربيا البرنامج الثاني من الاستراتيجية الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية في مناطق الاستثمار وزيادة القدرة على الابتكار والتطور في الحقل الزراعي.

الهدف الخامس: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، يقابله عربيا البرنامج السادس من الاستراتيجية(المساهمة في ازدهار الريف) الذي يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي وتوفير أكبر قدرة من فرص العمل في الريف.

الهدف السادس: من أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، يقابله عربيا البرنامج السابع من الاستراتيجية (تطوير نظم إدارة الموارد المائية والبيئية) الذي يهدف إلى إدارة المهددات والمتغيرات والكوارث الطبيعية وتعزيز التنسيق العربي في هذا المجال.

الهدف السابع: من أهداف التنمية المستدامة حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على النحو المستدام لتحقيق التنمية المستدامة، بقابله عربيا البرنامج السابع من الاستراتيجية الذي يهدف إلى صيانة وحماية الموارد الطبيعية والبيئية.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة في الدول العربية

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة في الدول العربية، فلا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها:[1]

[1]– **تقرير الاستدامة البيئية بين الإمكانية والفقر** ، مركز حابي للحقوق البيئية ،أعمال ورشة التنمية المستدامة للموارد بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، 2006، ص ص (33-34)

أولا: تلبية الحاجات الإنسانية للسكان.

الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة هي إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجدها ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر انطلاقا من اقتناعها بأن عالما يستوطنه الفقر واللامساواة، سيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

بحيث يتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية هذه المتطلبات بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي.

كما يشترط أيضا أن يكون هناك التزام أخلاقي، بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

ثانيا: الإدارة البيئية السليمة.

لا يمكن تلبية احتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية، دون إهدار وفي إطار القيود البيئية.

ونعني بالإدارة البيئية السلمية تلك التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، (التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها.)

ثالثا: التنمية البشرية.

تتضمن مذكرات المتحدثين _ البيئة والتنمية _ الصادرة عن الأمم المتحدة بأن التنمية البشرية تساوي التنمية القابلة للاستمرار، ويؤكد هذا بأنه لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة، والتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان، وتتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب:

1- تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة.
2- استثمار المجتمع لقدراته المكتسبة.
3- المعرفة والتعليم.

رابعا: الاقتصاد البيئي.

يعتبر الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية، لذلك فإن التنمية المستدامة تعتمد على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

خامسا: التكنولوجيا السليمة بيئيا_ التكنولوجيا النظيفة.

تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا المضرة بالبيئة، وعليه لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وتولد قدر أقل من التلوث والنفايات.

لهذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكنولوجيا تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وانتاج
محلية نظيفة.

سادسا: الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية.

التنمية المستدامة هي تنمية في إطار الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية، أي لابد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها ووفقا للأسس المحلية، وبما يتيح الموائمة بين حاجاتها ورغباتها والإدارة الرشيدة لموارد الطبيعية.

وبما أن التنمية المستدامة هدفا لكل شعوب العالم المتقدمة والنامية، وأن النظم الطبيعية ومشاكل البيئة لا تعترفان بالحدود الإقليمية، فإن التعاون الدولي أمرا ضروريا لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام.[1]

المطلب الثالث: جهود الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة ومعوقاتها.

في ضوء المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري. والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار ولتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف"

[1]– أحمد جابر بدران، **اقتصاد البيئة**، الطبعة الأولى، القاهرة: سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، 2013 ، ص ص (192–194).

رغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها. كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.[1]

أولا: جهود الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة

معظم الدول العربية إلى حد ما تتقاسم أولويات متشابهة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني فيندرج تحت الاهتمامات الرئيسية لدول المنطقة موضوعات مثل:[2]

- مكافحة التصحر؛
- الأمن والسلام؛
- جودة المياه؛
- تدهور الأراضي والتصحر؛
- التمدن؛
- نقل التكنولوجيا؛
- التحويل والتجارة الدولية.

إلا أن الاختلاف في الموارد الطبيعية يولد فروقا بين بلاد المنطقة في مجال سياسات الطاقة وموقف العمالة المهاجرة والفقر وأكدت المبادرة العربية للتنمية المستدامة بأنه بالرغم من التزايد المستمر لمجالات القضايا المطروحة على منبر التنمية المستدامة والتي تتطلب تعددية القطاعات المشاركة فيها على المستوى الوطني فإن التنمية المستدامة مازالت تعتبر

مجرد موضوع بيئي وهذا يؤدي إلى أنه لا يحضر الاجتماعات الخاصة بالتنمية المستدامة إلا ممثلو وزارات البيئة ووكالات البيئة في الوقت الذي يدعى إلى تلك الاجتماعات بصورة دورية مندوبون من

1 – **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول الإصدار الحادي عشر، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي مركز الإنتاج الإعلامي جدة،1427هـ ، ص(46-47-48).

2 – **سايح بوزيد**، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية) ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2012-2013، ص170.

وزارات أخرى مثل المالية والتخطيط والتجارة، وتتضمن الجهود العربية للتنمية المستدامة المجالات التالية:[1]

1- الإدارة البيئية:

شهد الفكر البيئي في المنطقة العربية تحولا كبيرا عبر العقود الماضية، مواكبا من ذلك التوجه العالمي الجديد للأهداف والمفاهيم البيئية من منظور كان يرتكز على مبادئ الصحة العامة والإدارة البيئية إلى رؤيا تسعى إلى تنمية مستدامة متكاملة، وبوجه عام يمكن تقسيم التحول في الإطار المفاهيمي في البلدان العربية إلى ثلاثة مراحل:

- دعم هندسة الصحة العامة من العشرينات حتى السبعينات؛
- التحول من الصحة العامة إلى الإدارة البيئية في السبعينات والثمانينات؛
- التحول التدريجي من مفهوم الإدارة البيئية إلى التنمية المستدامة في الثمانينات.

ففي البداية كان ينظر إلى الإدارة البيئية في معظم الدول العربية على أنها مسألة تتعلق بالصحة العامة وتركزت على جودة المياه، التخلص من المخلفات وعلى المخاطر الصحية وكانت البلديات مسئولة عن تدبير الحصول على جودة المياه، التخلص من المخلفات وعلى المخاطر الصحية وكانت البلديات مسئولة عن تدبير الحصول على مياه نظيفة وعلى شبكات الصرف وعن خدمات إدارة المخلفات الصلبة بينما أنشأت وحدات الصحة البيئية على المستوى الوطني داخل معظم وزارات الصحة من أجل القيام بعمليات التفتيش ورقابة الجودة والاختبارات في المعامل الوطنية.

2- السلام والأمن:

ويتمثل في إيجاد بيئة ملائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة؛

3- الإطار المؤسسي:

وذلك بتدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة ودعم جامعة الدول العربية لبناء آلية التعامل مع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

---

1 - سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، مرجع سابق71-72.

4- الحد من الفقر:

من خلال دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة للوصول إلى تخفيض حدة الفقر.

5- الصحة والسكان:

الهدف منها هو تعزيز الارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء والأمن والصرف الصحي والتحكم من أخطار الكيمياويات والتلوث بأشكاله. [1]

6 - التعليم والتوعية والبحث العلمي:

ويتم بدعم وتطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية كجزء من استراتيجية الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا بشأن التعليم بما في ذلك المنصوص عليها في إعلان التنمية.

7- العولمة والتجارة :

لمسايرة مطالب المجتمع الدولي لتعزيز جهود الدول العربية ولتجنب التأثيرات السلبية التي تلازمها نتيجة للعولمة على المستويات التقنية والبيئية والاجتماعية وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية وتهيئة بيئية استثمارية عربية جيدة تسهم في تسريع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة الدولية وكسب مزايا تفضيلية لمنتجاتها ومراكز تنافسية دولية.

8- إدارة الموارد:

قصد تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه وحماية المياه ودعم التطبيق الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق الآليات الموجودة في المنطقة لتطوير وتطبيق برامج العمل القائمة ويتضمن ذلك تطوير التشريعات وتعظيم الاستفادة من الأنشطة القائمة على المنابع والمجاري والأوسط والمصبات. أما الموارد الطبيعية بما ذلك النفط والغاز الطبيعي والمعادن والأراضي والمياه ومئد الأسماك فكانت تدار بأساليب منفصلة كليا.

9- الاستهلاك والإنتاج :

لترويج مفهوم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية. [1]

1 - **سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص75.

10- الطاقة لأجل التنمية المستدامة

إن الطاقة هي شربن الحياة للاقتصاد العالمي فهي حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي الدول العربية يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات المختلفة بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة وخاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من بلدان المنطقة(و يشكل بحدود 20% من الناتج الإجمالي) وعلى الرغم من ذلك فإن قطاع الطاقة يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانات التنمية المستدامة في المنطقة ومن أهم هذه الخصائص:[2]

- القطاع مازال يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة في إنتاج واستهلاك الطاقة؛
- خدمات الطاقة بكافة أنواعها لا تصل إلى كل سكان حيث أن هنالك نسبة مهمة من السكان يعانون من عدم وصول خدمات الطاقة بالإضافة إلى نسبة أخرى يعانون من عدم انتظام هذه الإمدادات؛
- للقطاع تأثيرات بيئية على الهواء والتربة والموارد المائية.

ولكي تصبح الطاقة وسيلة لتدعيم التنمية المستدامة هناك حاجة في الدول العربية لوضع إطار عمل لسياسات الطاقة التي تنظر بعين الاعتبار للتحديات التي يواجهها القطاع والتي تستجيب للقضايا الرئيسية في مجال الطاقة التي يتناولها إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة لعام 2003 .

11- الطاقة المتجددة

هي مصادر للطاقة تحل محل ذاتها(تتجدد) أثناء دورة حياة البشر مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة حرارة باطن الأرض، طاقة المد والجزر، طاقة الأمواج. وعرفت المجموعة الاستشارية للطاقة المتجددة بالمملكة المتحدة على أنها الكلمة التي تعبر عن جميع أنواع الطاقات التي تحدث طبيعيا وتكراريا ومن الممكن استغلالها لصالح الإنسان وأشهر مصادرها الشمس، الجاذبية، دوران الأرض.

ولقد اتخذ عدد من الدول العربية مثل الأردن، سوريا، وجمهورية مصر إجراءات مهمة لتقييم مصادر الطاقة المتجددة، وتنتشر العديد من تطبيقات الطاقة المتجددة في الدول العربية بأنواع وأحكام متفاوتة.

---

1 - **سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، مرجع سابق،، ص77.

2 - **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، مرجع سابق، ص 81.

ثانيا: معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي

هناك عوائق شائعة تعوق غالبية الدول العربية من تفعيل برامج التنمية المستدامة أهمها:[1]

- الفقر: يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم؛
- الأمية: تشكل الأمية خطرا داهما على شعوب الدول النامية؛
- التلوث البيئي: لاشك أن التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية؛
- استمرار الازدياد السكاني: في المدن العربية واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على أنظمة التوازن الحيوي في الطبيعة وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات؛
- محدودية الموارد الطبيعية؛
- تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية؛
- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية؛
- حداثة تجربة المجتمع المدني؛
- عدم الاستقرار في المنطقة؛
- الحصار الاقتصادي؛
- نقص الموارد المالية.

تعتبر الانجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية، ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، وانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وسن وتطوير التشريعات، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية، وتعزيز

1 – **مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي**، مرجع سابق ، ص 83.

المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية، والاقتصاد، والتخطيط والزراعة، والبيئة، والصحة، والإعلام، والخدمات. كما شهدت المنطقة العربية جهودا واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتناميا في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهدف التنمية المستدامة

تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر، بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وقد باتت تحديات الأمن الغذائي الهاجس الأول لكل شعوب العالم، ويعتبر الأمن الغذائي في العالم العربي من التحديات الرئيسية فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية فإن الزراعة العربية لم تحقق زيادة مستهدفة في الانتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت كل الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

سوف نتطرف في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، مقومات الأمن الغذائي في الدول العربية كمطلب أول، وسياسات الأمن الغذائي في الدول العربية كمطلب ثان، واستراتيجيات الأمن الغذائي في إطار مشروع تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية كمطلب ثالث.

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي في الدول العربية

تتمتع الدول العربية بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية والفنية داخل كل دولة عربية، هذه المقومات يمكن أن تساهم في حال توفر الإرادة السياسية من الوصول إلى أمن غذائي عربي في المستقبل القريب، وتعد هذه المقومات بمثابة عناصر الانتاج وتوفرها بالكمية المطلوبة يمكن أن يسهل من الوصول إلى الأهداف المنشودة، ورمم وجود تباين في المقومات التي تمتلكها كل دولة عربية، إلا أن جميع الدول العربية تمتلك إمكانيات معتبرة تجعلها قادرة على تحقيق أمنها الغذائي القطري والقومي، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المقومات التي يتمتع بها العالم العربي.

يتميز الوطن العربي بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية وهذا ما سنبينه في هذا المطلب كما يلي:

أولا- المقومات الطبيعية:

يتمتع العالم العربي بالعديد من المقومات الطبيعية سواء من المقومات الزراعية والغابية والرعوية أو المائية، وتلعب هذه المقومات دورا بارزا في العملية الانتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث كلما توفرت الثروات الطبيعية بصورة أكبر كلما أدى ذلك إلى توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع والعكس صحيح، وتتمثل أهم المقومات الطبيعية التي يمتلكها العالم العربي في:[1]

1 - حفياني شوقي، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث)، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2022-2023، ص86.

1- الأراضي الزراعية:

تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.33مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، حيث تمثل المساحة المستغلة منها فعليا حوالي 27 في المائة، وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشارا في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 56 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 16.8 في المائة للأراضي الزراعية المروية و27.3 في المائة للأراضي المتروكة دون استغلال، وهناك تفاوت كبير في المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية حيث يتركز الجزء الأكبر منها في السودان إذ تبلغ حوالي 67 مليون هكتار.

بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي في عام 2020 (72،85) مليون هكتار تعادل نحو (5.4%) من مساحة الدول العربية وتتباعد نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنايات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية المتبعة[1] ، في حين قدرت المساحة المستغلة عام 2019 بنحو 75.1 مليون هكتار، أي بنسبة 38.1 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، زرع منها فعليا 46.4 مليون هكتار، بينما تركت المساحة المتبقية البالغة 28.7 مليون هكتار دون استغلال استعادة حيويتها.[2]

كما قدرت مساحة الأراضي الإنتاج الزراعي في عام 2018 حوالي (77.2) مليون هكتار أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 9.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2017، زرعت منها حوالي 9.2 مليون هكتار بالمحاصيل الموسمية شكلت مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 62.2 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية.[3]

وتتعرض الأراضي الزراعية القابلة للاستغلال في الدول العربية، بالرغم من محدوديتها، إلى مجموعة من التعديات كالاستغلال العشوائي والجائر لهذه الموارد مما أسهم في زيادة عوامل التدهور

1 – **تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2020 ، ص2.

2 – **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2019 ص63.

3 – **التقرير الاقتصادي العربي الموحد قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2018، ص 54.

وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي، وزيادة تعرض التربة للانجراف وتملح وتلوث الأراضي المروية، وتقلص التنوع الحيوي وتدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية.[1]

2- الغابات:

تفتقر معظم الدول العربية لوجود الغابات فيها نظرا لوقوع معظمها في المناطق الجافة والشبه الجافة وثمة اهتمام متزايد في الدول العربية بدور الغابات ووظائفها المتعددة في المجالات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتبارها عنصرا حيويا ومكملا ومتكاملا مع النشاط الزراعي والتنمية الريفية بمفهومها الشامل، ويأتي دور الغابات البيئي في المقدمة في المنطقة العربية التي تتعرض لخطر التصحر إلى جانب مساهمة الغابات في تثبيت التربة وتحسين بنيتها وغنائها بالمواد العضوية وتأوي الغابات وبخاصة الاستوائية منها، المجتمعات النباتية والحيوانية الطبيعية الغنية بالاحتمالات الوراثية وذات القيمة الحيوية البالغة الأهمية في تحسين المحاصيل المزروعة.[2]

بلغت مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 37.4 مليون هكتار في عام 2019 حيث حافظت على نفس المساحة كما في العام السابق رغم تراجعها بنسبة 3 في المائة سنويا منذ عام 2016 وهي تمثل حوالي 2 في المائة من مساحة الغابات في العالم وحوالي 2.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية.

تتركز معظم الغابات في السودان والمغرب والجزائر حيث تشكل مساحة الغابات فيها نحو 78 في المائة من مساحة الغابات في الدول العربية، وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية للاستغلال الجائر كالقطع والتحطيب مما ساهم في انحسار مساحتها إذ تراجعت خلال الفترة (2010 -2019) بحوالي 57.5 مليون هكتار وبمعدل خسارة سنوية تقدر بنحو 6.4 مليون هكتار، مما ساهم في اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والتأثير على نظم التربة الطبيعية والمناخ، ويتطلب تطوير الغابات إعداد برامج ريفية متكاملة التشجيع زراعة الأشجار الحرجية واستصلاح المزيد من الأراضي لاستثمارها كالغابات

1 - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2014 ص75.

2 - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ص42-43.

وتعزيز برامج الإدارة المتكاملة للغابات ونشر الوعي والإرشاد في الأوساط الريفية للجد من التعديات على الغابات.[1]

3- المراعي الطبيعية:

تغطي المراعي في العالم العربي مساحة 375.9 مليون هكتار تمثل حوالي 28 في المائة من إجمالي المساحة الجغرافية في الوطن العربي وحوالي 11.45 في المائة من مراعي العالم سجلت المساحة الإجمالية انخفاضا خلال عام 2019 بنسبة 1.54 في المائة مما كانت عليه خلال العام 2017 نتيجة للتغير استخدامات الأراضي التي تشهدها بعض الدول العربية نظم المملكة العربية السعودية أكبر مساحة من المراعي في المنطقة بمساحة 146 مليون هكتار أي 38.8 في المائة من إجمالي المراعي العربية، بينما تملك السودان والصومال والجزائر والأردن معا 43.3 في المائة من إجمالي المراعي العربية من حيث الاتجاه في المساحة خلال الفترة 2017-2019، فقد كانت مستقرة في 13 دولة عربية ومتناقصة في دولتين ومتزايدة في خمس دول تساهم المراعي بنسبة مقدرة في الموازنة العلفية للثروة الحيوانية، بما لا يقل عن 25 في المائة في بعض البيئات الرعوية العربية، كما أنها تشكل مصدر رزق الأعداد كبيرة من الرعاة والمربيين الذين يعتمدون عليها كليا أو جزئيا في تغذية ماشيتهم.[2]

تواجه المراعي في المنطقة العربية العديد من المعوقات والتهديدات التي تسهم في تدهور أحوالها وإنتاجيتها ومعيشة المجتمعات الرعوية، هذه التهديدات ذات طبيعة بيئية وبشرية، كما أن عدم استقرار السياسي والنزاعات والصراعات وحالات النزوح التي تحدث في المنطقة تزيد من الضغط عليها خاصة في النظم البيئية وتؤثر على استخدام الأراضي وتتسبب في تدهورها.[3]

4- الموارد المائية:

تعتبر المياه من أهم التحديات التي تقف تواجه القطاع الزراعي بصفة عامة وتحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة في الدول العربية، فمحدودية الموارد المائية يجعل 90% من المنطقة المصنفة وفقا

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **قطاع الزراعة والمياه، الإمارات العربية المتحدة**، صندوق النقد العربي، 2019، ص64_65.

2 - ورشان راوية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، 2019، ص12.

3 - **ورشان راوية وبزالة مروة**، دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019، (مذكرة مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021-2022، ص 36.

لمتطلبات المياه قاحلة وشديدة الجفاف، ونصيب الفرد من معدلات الاستهلاك هي الأدنى في العالم، وتشير الدراسات أنه من المتوقع أن يتضاعف لضعفين أو ثلاثة اضعاف على مدى السنوات القادمة، حيث ستعاني المنطقة بأكملها ندرة في المياه، وحاجز المياه قد يمنع أي تنمية اقتصادية واجتماعية.[1]

في عام 2015 قدم "معهد الموارد الدولي"، وهو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها الرئيسي في واشنطن، صورة قاتمة عن الوضع المائي في العالم العربي، وفي تقرير المعهد الذي تتركز نشاطاته في ستة مجالات، هي الغذاء والغابات والماء والطاقة والمدن والمناخ، تم تصنيف الدول الـ33 الأكثر تضررا في العالم من نقص الموارد المائية بحلول عام 2040، بحسب التقرير، جاءت البحرين وقطر والكويت في المراكز الثلاثة الأولى، بينما حلت السعودية وعمان ولبنان في المراكز التاسع والعاشر والحادي عشر على التوالي، وجاء الأردن في المركز الرابع عشر وليبيا في المركز الخامس عشر واليمن في السادس عشر، فيما حلت سوريا في الترتيب الخامس والعشرين. أما دول المغرب والجزائر وتونس، فقد احتلت المراكز التاسع عشر، والثلاثين، والثالث والثلاثين على الترتيب.[2]

ثانيا- المقومات البشرية:

يعد العنصر البشري أحد أهم عناصر الانتاج ومصدر مساهم في العملية الانتاجية، وعلى غرار باقي الدول يتمتع العالم العربي بمقومات بشرية معتبرة سواء القاطنة في المدن أو في الأرياف، حيث يمكن الاعتماد على هذه القوة البشرية في تطوير الانتاج الزراعي والوصول للأمن الغذائي، وعليه سنتناول أهم مؤشرات القوة البشرية التي يمتلكها العالم العربي بصفة عامة وفي المجال الفلاحي بصفة خاصة.[3]

1- إجمالي السكان والسكان الريفيين:

يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الانتاج والمساهم الأول في العملية التنموية إلى جانب عناصر أخرى مهمة أيضا، كما يعد المورد البشري في نفس الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي.

ورغم أهمية الكم العددي اللازم من الموارد البشرية إلا أن أهمية هذا المورد تتعد عددها إلى أبعاد أخرى متمثلة في التركيز على خصائصها وسماتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وكذا مدى

1 - **كينه عبد الحفيظ**، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط،(أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر-03 -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2021/2020، ص85.

2 - المرجع نفسه، ص85.

3 - حفياني شوقي، مرجع سابق، ص84.

قدرتها على الاستقرار والانتاج. وعليه يمتلك العالم العربي قوة بشرية معتبرة وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي حسب إحصائيات سنة 2019 نحو 430 مليون نسمة منهم أكثر من 188 مليون نسمة هم سكان الريف والذين يشكلون أكثر من 43 %من إجمالي عدد سكان العالم العربي، مقابل عدد سكان قدر سنة 2015 بحوالي (327.28) مليون نسمة منهم حوالي (161.73) مليون نسمة سكان ريفيين.[1]

ثانيا: حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي في الوطن العربي

إن الهجرة من الريف إلى الحضر ينتج عنها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تحدث تشوهات في نمط توزيع الموارد البشرية في الاقتصاديات العربية، فضلا عن حدوث تشوهات في سوق العمل الزراعي العربية وتعود هاتين الظاهرتين إلى انحراف معدل الأجور الاسمية عن قيمتها الحقيقية، وينجم عن الظاهرتين المذكورتين أيضا تحديات لا ترتبط بالأمن الغذائي العربي أيضا، كما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن من اجتاحت عرفت باسم ثورات الربيع العربي والتي كانت أغلب أسبابها منحصرة في كل من الفقر والجوع والحرمان.[2]

تقدر العمالة الزراعية في الوطن العربي في عام 2020 بنحو 135.8 مليون نسمة تعادل نحو 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة، حيث تراجعت نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بشكل مستمر سواء على المستوى العربي أو العالمي، حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015 و2020 من 21.4 في المائة إلى 17.68 في المائة على المستوى العربي ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر، والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن عدد العاملين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في عام 2020م بنحو (17.68%) من إجمالي القوى العاملة الكلية في الوطن العربي مقارنة بنحو (19.71%) في عام 2019م، وقد يرجع هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى الانخفاض النسبي للأجور في القطاع الزراعي مما أدى إلى اتجاه بعض

1 – ورشان راوية وبزالة مروة، مرجع سابق، ص 84.

2– **فاتح حركاتي**، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها،(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2017–2018، ص 56.

من قوى العمل في القطاع الزراعي للعمل في القطاعات الأخرى سواء في المناطق الحضرية، أو في مناطق التعدين الأهلي في بعض الدول العربية .[1]

المطلب الثاني: سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية

تتجسد سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية في السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف تسعى في أغلب الأحيان إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي وصولا إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.[2]

أولا: السياسة الزراعية

السياسات الزراعية والأمن الغذائي مباشرا يرتبط تحقيق الأمن الغذائي العربي ارتباطا بالسياسات الزراعية والتنسيق المشترك لاستثمار الموارد المتوفرة، وقد أولت الدول العربية اهتماما بالقطاع الزراعي ووضعت الخطط لزيادة إنتاج السلع الغذائية، وعملت على تحرير القطاع الزراعي من التخطيط المركزي، وتحرير أسعار السلع الزراعية ورفع الدعم، وأصدرت التشريعات لتشجع الاستثمار الزراعي، وألغت الرسوم والضرائب، كما عملت على توفير مستلزمات الإنتاج والقروض الميسرة للمزارعين واتخذت العديد من الاجراءات لتشجيع التصدير، وقامت بإنشاء السدود ومشروعات الري والبنى التحتية وتوسعت في التصنيع الزراعي، وأطلقت الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي وفرت الفرص لانسياب السلع الزراعية بين الدول العربية ورفع القيود المالية والإدارية عنها، ودخل بعضها في شراكة مع المجموعة الأوروبية، وانضم البعض إلى منظمة التجارة العالمية.[3]

تتوفر في المنطقة العربية وبيئاتها المتعددة كافة مقومات التكامل بشكل ليس له مثيل في مناطق العالم الأخرى، حيث يوفر موقعها الجغرافي مجالا مرموقا، وترتبط شعوبها بروابط اجتماعية اقتصاديا عميقة توفر المجال للتعاون في شتى المجالات، في منطقة يتجاوز عدد سكانها 420 مليون

1 - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2020، ص43.

2 - **فاتح حركاتي** ، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، 2016، ص445.

3 - **التقرير لاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، 2020 ، مرجع سابق، ص69 .

نسمة وتتمتع بالخصوبة والحيوية السكانية الفريدة، وتتوفر فيها موارد هائلة، من أراضي زراعية يستثمر أقل من نصفها، ومياه يهدر نصفها، وكفاءات علمية واقتصادية وزراعية، وموارد مالية ضخمة. ويحتاج استغلال هذه الميزات الفريدة إلى نظرة استراتيجية تحدث تحولا في المنطقة العربية.

من منظور هذا الواقع عملت الدول العربية على إصدار قرارات وتشكيل مؤسسات لبناء منظومة التكامل العربي منذ منتصف القرن الماضي، وذلك عبر إقامة هيئات ومؤسسات مشتركة نذكر منها:[1]

- مجلس الوحدة.
- الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.
- الاتحاد الجمركي العربي.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.
- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.
- الاتحاد العربي للأسماك.

وأقرت استراتيجية التنمية الزراعية العربية في قمة عمان سنة1980 واستراتيجية التنمية الزراعية العربية في قمة الرياض للأعوام (2005-2025) والمشروع الطارئ للأمن الغذائي في قمة الكويت الاقتصادية، وقد تعثر تنفيذ هذه المشاريع بسبب الظروف التي أحاطت بالتعاون العربي، ورغم ذلك فقد استطاعت الدول العربية إنجاز مشروعين استراتيجيين شكلا قاعدة مهمة للتكامل العربي، وذلك بإنشاء مؤسسات وصناديق التنمية العربية، واطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005 ، وقد حققت الصناديق العربية مساهمات فعالة لتعزيز التنمية الشاملة في الدول العربية بشكل عام، وخصت القطاع الزراعي باهتمام خاص، عبر توفير القروض الميسرة، وتوفير التمويل المشترك لتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية الكبرى على المستويين القطري والعربي وقد بلغ مجموع تمويلها التراكمي لغاية لسنة 2019 حوالي 230.9 مليار دولار، خصص منها للقطاع الزراعي والثروة الحيوانية 24مليار دولار، وخصص حوالي 58 ٪من إجمالي التمويل مشاريع البنية الأساسية الأولوية، كالكهرباء والطرق والسدود

1 - **التقرير لاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، 2020، مرجع سابق ، ص70 .

الكبرى ومشاريع مياه الشرب والاتصالات والمصانع والمطارات والمرافئ كونها تشكل مرتكزات التنمية الزراعية .[1]

من جانب آخر، حققت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حرية التبادل التجاري الزراعي وعملت على إزالة القيود الإدارية والمالية أمام تصدير السلع الزراعية، وحرية انتقال الاستثمارات بين الدول العربية وانتقال رؤوس الأموال، وانعكس ذلك على زيادة نسبية في الإنتاج وتحسين مواصفاته، ورفع مستوى معيشة المزارعين في الريف، وما من شك فإن مشاريع التعاون العربي والخطوات التكاملية التي تمت، بالإضافة إلى جهود التنسيق المستمرة بين الدول العربية، سوف تسهم بكل تأكيد في تحقيق الأمل في التكامل المنشود للموارد الزراعية والبشرية والمالية العربية في مجال التنمية الزراعية.[2]

المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الغذائي في إطار مشروع تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

يتحقق استقرار الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد والسكان من الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، دون وجود مخاطر بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة أو الأحداث الدورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي. لذلك يشير مفهوم الاستقرار إلى أبعاد توفر الأمن الغذائي والوصول إليه. وإلى الاستدامة التي تعن القدرة طويلة الأجل للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تعرض للخطر، وتعن أيضا الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتينة التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة

أولا- على المستوى الوطني :

تقوم المنطقة العربية بجهود مستمرة لضمان استقرار الأمن الغذائي، من خلال إعداد استراتيجيات وبرامج وطنية ومتابعة تنفيذها والتي تتضمن تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي، قد تم تلخيصها في:

1 - **التقرير لاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، 2020 ، مرجع سابق، ص70.

2 - **التقرير لاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، 2020 ، مرجع سابق، ص69.

الجدول رقم(1): يوضح تحديد الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

الدول	الاستراتيجيات والبرامج الوطنية
الجزائر	- وضع استراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنموية ناجحة. - تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطن، من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة.
قطر	– وضع استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي(2018–2023)، التي تعمل على تعزيز استدامة الأمن الغذائي وحوكمته.
المغرب	- وضع برامج للتصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة، وخاصة وباء كورونا وانعكاساته على حركة التجارة العالمية وعرقلة نقل البضائع. - تطوير وتوسيع بنيات التخزين الاستراتيجي بهدف تأمين احتياجات المواطنين لمدة زمنية طويلة بدلا عن القدرة الحالية التي لا تتجاوز أشهراً معدودة.
السعودية	- يتم تنفيذ برنامج الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة. - وضع نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمنا نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطن للحد من الفاقد والهدر من الغذاء. - تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطن، وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة عن الأمن الغذائي.
العراق	- التزمت الحكومة بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، خاصة الهدف 2 "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. " –تقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وسبل العيش الريفية، ودعم المنتج العراقي.

	-تطوير القدرات المؤسسية لتعزيز إجراءات المحاجر البيطرية، والسيطرة على الأمراض الحيوانية المتوطنة والعابرة للحدود. - تقديم مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة لإنتاج الغذاء المستدام، ودعم الممارسات الزراعية الجيدة المقاومة لتغير المناخ في ضوء التحديات المناخية الحالية. - إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.
السودان	- إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي كإطار قومي لحوكمة وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، وتضم الأمانة كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالأمن الغذائي. - إعداد استراتيجيات للأمن الغذائي على المستويات الولائية، وتم تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات التي تستهدف الأمن الغذائي منها: • تطوير المخزون الاستراتيجي، وتوفير أوعية تخزينية توائم التخزين الاستراتيجي، لتفادي التخزين التقليدي المتبع حاليا لمعالجة فوائض الإنتاج، وقد بلغ إجمالي هذه السعات التخزينية عام 2020 حوالي 1425 ألف طن. • برامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معا. • التدخل المباشر بطرح كميات من الذرة بالولايات بلغت 38 ألف طن، بأسعار مناسبة وفي متناول يد المستهلك. • برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر.
مصر	- تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة وخاصة النساء والأطفال. - تطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه. - خفض معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق.

	- دعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسيا وأفقيا عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدان من الأراضي واستزراعها، الأمر الذي يساعد على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية. - تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، من خلال إنشاء مشروعات إنتاج حيواني وإنشاء مجتمعات صناعية زراعية في الأراضي المستصلحة. - إنشاء شركات مساهمة للشباب والفئات الاجتماعية ضمن المساحات التي سيتم تخصيصها لهم بالمشروع منعا لتفتيت الحيازات الزراعية.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 .

ثانيا- على المستوى الإقليمي :

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2022 بوضع برنامج لاستدام ة الأمن الغذائي مواكبا للمستجدات العالمية والمحلية، ويجمع بين النهج التنموي والاستثماري ويعطي وزنا للمزايا النسبية والتخصصية في توظيف الموارد الزراعية القائم ة ويفتح أفاقا واسعة للتعاون والتكامل الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي المستدام من خلال منظومة العمل العربي المشترك يهدف البرنامج العربي استدامة الأمن الغذائي إلى:

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات الزراعية الوطنية والاستثمارات الزراعية العربية

- زيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال تعظيم ترشيد استخدامات المياه في الزراعات المروية القائمة

- التوسع في القطاع المط ري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة ، والتوسع في تطبيق أساليب الزراعة المطرية الحديثة - تعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كلمن القطاع المروي والمطري القائمين، ومن الوحدة الحيوانية لقطيع الرعي- خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية بصفة مبرمجة مرحليا ،ووفق نسب كمية مستهدفة- تطوير وإيجاد مخازن لتوفير مخزون استراتيجي في الدول العربية لفترات لا تقل عن 12 شهرا- تقليل الفقد والهدر وتحسين الأنماط الاستهلاكية .

إلى ذلك اختبار صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة باستخدام اختبار t ستودنت.

الفصل الثالث

دراسة حالة مجموعة من الدول العربية

(الإمارات العربية ، الجزائر، ليبيا)

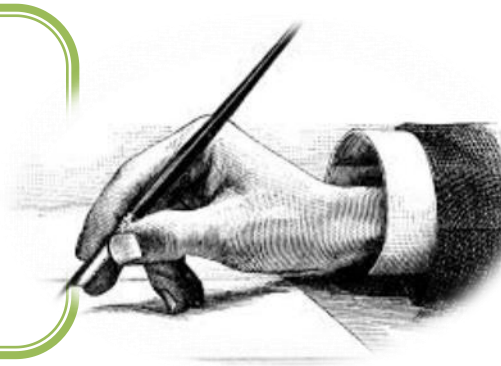

الفصل الثالث:

دراسة حالة مجموعة من الدول العربية (الإمارات العربية ، الجزائر، ليبيا)

تستورد الدول العربية جزءا معتبرا من حاجتها من الغذاء وبدرجات متفاوتة من خارج حدودها فبسعيها لتلبية احتياجاها الاستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر وعلى والمنتجات الحيوانية، لذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلبات على المستوى العالمي تؤثر مباشرة على إمكانية الدول العربية في إتاحة هذه السلع لمواطنيها وكذلك قدرة مواطنيها الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين .

يستخدم فيها مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية لقياس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألف من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع الأساسية مرجحة بحصة كل مجموعة من المجموعات من الصادرات.

وسوف نتطرق لهذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول بعنوان نماذج حول الأمن الغذائي في الدول العربية وفي المبحث الثاني نتناول المعوقات لمهددة للأمن الغذائي في البلدان العربية.

المبحث الأول: نماذج حول الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية

المطلب الأول: تجربة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

منظومة متكاملة تدعم مستهدفات حملة "استدامة وطنية" استعداداً لاستضافة«COP28» "الغذاء المستدام".. استراتيجية إماراتية فعَّالة تسرِّع التعافي من تداعيات التحديات المناخية .

أولا: استراتيجيات دولة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051» ترسخ منظومة الغذاء المستدام.
- الإمارات ضمن 4 دول حول العالم يمتلك جميع سكانها تكلفة الغذاء الصحي.
- صدارة إماراتية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022.
- أبوظبي تنضم إلى 250 مدينة ضمن «ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية» لدعم النظم الغذائية المستدامة.
- إطلاق «الحوار الوطني للأمن الغذائي» في 2023 لتعزيز استدامة الغذاء والابتكار الزراعي.

100 •مليون درهم محفظة مالية رصدها مصرف الإمارات للتنمية لدعم تمويل مشاريع الأمن الغذائي في الدولة.

•إطلاق منصات إلكترونية تساهم في تشجيع الاستثمار بآليات إنتاج الغذاء المستدام.

- أبوظبي في الأول من ديسمبر/ وام/ تبنت دولة الإمارات استراتيجيات فعالة لتعزيز قدراتها لإنتاج الغذاء بشكل مستدام، وذلك عبر التوسع في تبنّي نظم الزراعة الحديثة، وتحفيز القطاع الخاص وجهات التمويل ورواد الأعمال على الاستثمار في النظم الحديثة، بعد أن فرضت ظاهرة التغير المناخي تحديات على جميع الدول، الأمر الذي استدعى موقفاً عالمياً لوضع خطط واستراتيجيات تحد من هذه التداعيات.

وكانت دولة الإمارات سباقة في تبني الخطط والحلول العملية التي تحافظ على كوكب الأرض وتسعى إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة فعالية واستثمارات الطاقة النظيفة، وبادرت لوضع استراتيجيات نوعية تضمن ترسيخ مبادئ استدامة النظام الغذائي، باعتباره يمثل فرصة كبيرة للحد من تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز الصحة العامة. [1]

وتعمل دولة الإمارات بوتيرة فعالة لتحويل أنظمتها الغذائية إلى أنظمة مستدامة من خلال توظيف التقنيات الحديثة والاستفادة من الحلول الابتكارية وتعزيز التعاون والشراكات بين كافة مكونات المجتمع

[1]– مقال حول الغذاء المستدام استراتيجية امارتية فعالة تسرع التعافي من تداعيات التحديات المناخية ، وكالة أنباء الإمارات .

المحلي في المقام الأول، والتعاون العالمي بشكل عام، حيث وضعت دولة الإمارات هدفاً طموحاً يتمثل في تبوؤ مركز عالمي في مؤشر الأمن الغذائي القائم على الابتكار، وتحول الدولة إلى مُصّدر رئيسي لحلول التقنيات الزراعية الذكية مناخياً.

ولا يقتصر تأثير الغذاء الذي يتم استهلاكه على صحة الأفراد فحسب، ولكن يمتد إلى كوكب الأرض عموماً؛ حيث يعتبر النظام الغذائي العالمي المساهم الأكبر في فقدان التنوع البيولوجي، وزوال الغابات، والجفاف، وتلوث المياه العذبة، وتداعي الحياة المائية، كما أنه ثاني أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بعد صناعة الطاقة.

وانطلاقاً من كون الأمن الغذائي يعد أولوية في دولة الإمارات، وأحد أهم المؤشرات الحيوية على فعالية وكفاءة السياسات الحكومية والتنموية والاقتصادية والبيئية؛ تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، في العام 2018، وشكّلت ركيزة مهمة لترسيخ منظومة متكاملة لإنتاج الغذاء المستدام، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، عبر تحديد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعاً رئيساً، لتكون الإمارات الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051.

وتأتي مبادرة الغذاء المستدام منسجمة مع محور «الأثر»، ضمن حملة «استدامة وطنية» التي تم إطلاقها مؤخراً تزامناً مع الاستعدادات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28» الذي يُعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر من العام الجاري في مدينة إكسبو دبي.

وتهدف حملة "استدامة وطنية" إلى نشر الوعي حول قضايا الاستدامة البيئية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ودعم الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالعمل المناخي، بما يحقق التأثير الإيجابي على سلوك الأفراد ومسؤولياتهم، وصولاً لمجتمع واعٍ بيئياً. [1]

ثانيا: مبادرات وطنية.

وركزت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 على تطوير إنتاج محلي مستدام، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء، وتفعيل المبادرات لتعزيز قدرات البحث والتطوير، والاستفادة من البنية التحتية واللوجستية ذات المواصفات العالمية في الإمارات لتنويع مصادر الغذاء وبناء جيل يمتلك الرغبة والمعرفة في اختيار غذاء صحي ومناسب، مع ضرورة العمل على مواجهة جميع أنواع الهدر وسوء

[1]– مقال حول الغذاء المستدام استراتيجية امارتية فعالة تسرع التعافي من تداعيات التحديات المناخية ، وكالة أنباء الإمارات .

استغلال الموارد الطبيعية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن العالم يهدر 1.3 مليار طن من الأغذية سنوياً.

وترسيخاً لنهج استدامة الغذاء، أطلقت دولة الإمارات في يونيو 2020 النظام الوطني للزراعة المستدامة الذي يهدف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يبلغ 5 بالمئة، وتحسين المردود الاقتصادي للمزرعة بواقع 10 بالمئة سنوياً، وزيادة القوى العاملة في المجال بمعدل 5 بالمئة سنوياً، وترشيد كمية المياه المستخدمة في وحدة الإنتاج بواقع 15 بالمئة سنوياً.

كما أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة في مارس 2023 «الحوار الوطني للأمن الغذائي» حيث تم التركيز على تعزيز استدامة الغذاء، والابتكار في قطاع الزراعة، وتسويق المنتجات الزراعية المحلية في ظل الاستدامة، مع الاهتمام بعملية التحول إلى أنماط الاستهلاك الغذائي المستدامة، ومناقشة التحديات والفرص لتعزيز الأمن الغذائي في الدولة.

وكشف مصرف الإمارات للتنمية عن برنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية الأول من نوعه في دولة الإمارات، وأعلن عن رصد محفظة مالية بقيمة 100 مليون درهم لدعم تمويل مشاريع الأمن الغذائي الحيوية في الدولة، حيث يهدف البرنامج إلى دعم بناء قطاع زراعي وطني مستدام ومزدهر، وتمكين دولة الإمارات من تبوّؤ مكانة رائدة عالمياً في مجال الابتكار الزراعي وبما يواكب الرؤية الطموحة لتعزيز الأمن الغذائي.

واعتمدت الإمارات تشكيل مجلس للأمن الغذائي لتعزيز منظومة حوكمة ملف الأمن الغذائي بين مختلف الجهات في الدولة، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

ومن المبادرات الرائدة في قطاع استدامة الغذاء «مبادرة نعمة» المبادرة الوطنية للحد من فقد وهدر الغذاء، التي تأسست في مارس 2022، بتعاون مشترك بين وزارة التغير المناخي والبيئة، و«مؤسسة الإمارات»، وتهدف إلى تنسيق الجهود الوطنية للحد من فقد وهدر الغذاء بنسبة 50% بحلول عام 2030، كما تواصل هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تنفيذ مشروع حفظ النعمة، الذي بدأ منذ عام 2004، للحد من الإسراف في استهلاك المواد الغذائية. [1]

ويعد بنك الإمارات للطعام، الذي تم إطلاقه في عام 2017 تحت مظلة مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، أحد أبرز الجهات في دولة الإمارات التي تعمل على إدارة فائض الطعام وتقليل

[1]– مقال حول الغذاء المستدام استراتيجية امارتية فعالة تسرع التعافي من تداعيات التحديات المناخية ، وكالة أنباء الإمارات .

هدره، وتوزيع الطعام الصالح للاستهلاك على أكبر عدد من المستفيدين داخل الدولة وخارجها، حيث وزع البنك منذ تأسيسه أكثر من 50 مليون وجبة.

وتعمل مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي – مجموعة كيزاد على تطوير بنى تحتية تعزز مساعي إمارة أبوظبي للاستدامة الغذائية وضمان الأمن الغذائي وتقليل مستويات الهدر والتلف، عبر توفير منظومات متكاملة تدعم إنتاج وتجارة المواد الغذائية والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الأغذية، لتشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام وتحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي وترسيخ منظومة الغذاء المستدام في دولة الإمارات.

ويضم قطاع التكنولوجيا الزراعية في كيزاد مختبرات بحثية متقدمة ومرافق لإدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي ويوفر بيئة تشغيلية خالية من الملوثات لتشجيع الاستثمار في تطوير التقنيات الحديثة واستخدامها في تحسين جودة المواد الغذائية وزيادة إنتاجيتها واستدامتها.

وتعمل مجموعة كيزاد حالياً بالشراكة مع مجموعة غسان عبود على تطوير مركز أبوظبي للأغذية على مساحة 3.3 كم2 كأكبر مركز لتجارة الأغذية في المنطقة، والمركز مجهز ببنية تحتية متطورة ومنشآت للتخزين البارد والجاف، وشبكة من مزوّدي الخدمات اللوجستية والخدمات الحكومية وخدمات الدعم التجاري، كما سيتم تطبيق معايير الصحة والسلامة الغذائية الدولية لضمان جودة المنتجات وسلامة المستهلك.

ثالثا: منصات إلكترونية.

ولتسهيل وصول أفراد المجتمع بشكل سريع وآمن إلى احتياجاتهم التي تخدم منظومة استدامة الغذاء، تم إطلاق العديد من المنصات الإلكترونية في مجالات مختلفة، حيث أطلق مكتب الأمن الغذائي والمائي في دولة الإمارات منصة **«أبحاث الغذاء الإلكترونية»** المفتوحة عبر موقعه الإلكتروني الرسمي والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، وتتيح المنصة تعريف الأفراد ومختلف الجهات على أحدث نتائج جهود البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الحديثة في مجال الأمن الغذائي، وكذلك تشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام لضمان توافر سبل التنمية والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية.

وتستعد هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية لإطلاق منصة متكاملة لبيانات الأمن الغذائي والزراعة تقوم على توفير البيانات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات ذات الصلة بالأمن الغذائي. [1]

-إنجازات عالمية.

[1]– مقال حول الغذاء المستدام استراتيجية امارتية فعالة تسرع التعافي من تداعيات التحديات المناخية ، وكالة أنباء الإمارات .

وحققت استراتيجية الإمارات في الأمن الغذائي وتشجيع أنماط الغذاء المستدام نتائج عالمية، حيث جاءت دولة الإمارات ضمن قائمة ضمت 4 دول فقط على مستوى العالم يمتلك جميع سكانها دون استثناء قدرة تحمل كلفة النمط الغذائي الصحي وذلك وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، كما تصدرت الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022 الصادر عن «إيكونوميست إيمباكت»، مقارنة بالمرتبة الـ 3 على المؤشر للعام 2021، وجاءت الإمارات بحسب تصنيفات المؤشر في المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤشر الإجمالي الرئيسي للأمن الغذائي، واحتلت المرتبة الأولى في المؤشر الفرعي لتوافر الغذاء، والمرتبة الثانية في مستوى جودة وسلامة الغذاء.

رابعا: تعاون دولي.

ونجحت دولة الإمارات في تدعيم منظومة أمنها الغذائي عبر سلسلة متكاملة من الإجراءات تتمثل في رفع مستوى التعاون مع الدول والأسواق على مستوى العالم، وتنويع مصادر الاستيراد، إضافة إلى الاستكشاف الدائم للأسواق التي يمكن الاستيراد منها بما يضمن تطبيق أعلى المعايير العالمية لأمن وسلامة الغذاء.

وأطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، وجمعية الإمارات للطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» حملة توعوية تحت شعار «الغذاء من أجل الحياة»، وذلك ضمن فعاليات قمة مستقبل الغذاء في فبراير 2022، وهدفت الحملة إلى تثقيف الناس والتفاعل معهم حول تأثير اختياراتهم الغذائية على صحتهم وسلامة كوكب الأرض.

ووقّعت أبو ظبي على «ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية»، ويعتبر من أهم المبادرات العالمية، ويضم أكثر من 250 مدينة، ويمثل ما مجموعه 450 مليون نسمة، بحيث يقدم توصيات وإجراءات ترتبط بدعم النظم الغذائية المستدامة.

كما وقعت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية اتفاقية تعاون مع منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي، لتسريع تطوير واعتماد التقنيات الرائدة في مجال الزراعة وسلامة الأغذية والأمن الغذائي والحيوي.

واستضافت الإمارات أعمال قمة مستقبل الغذاء والمعرض العالمي للتقنيات الزراعية والابتكار في مركز دبي للمعارض في موقع إكسبو 2020 دبي، بمشاركة أكثر من 100 من القادة العالميين وأكثر من 140

جهة عارضة و50 شركة ناشئة من أكثر من 60 دولة، وشهدت حوارات مهمة لتسريع التحول العالمي نحو أنظمة الغذاء المستدام.[1]

الجدول رقم (02) : وضع الدول العربية من ناحية الأمن الغذائي سنة 2022

الدولة	المرتبة عالميا / 113		القدرة على تحمل التكاليف		الوفرة		النوعية والسلامة		الاستدامة والتكيف	
	الرتبة	النتيجة°	الرتبة	النتيجة°	الرتبة	النتيجة°	الرتبة	النتيجة°	الرتبة	النتيجة°
الجزائر	68	58.9	64	66.8	63	57.3	82	54.7	56	54.2
تونس	62	60.3	54	74.5	74	54,1	70	58.8	74	49.7
مصر	77	56	67	65.2	73	54.2	101	45.9	51	55.8
المغرب	57	63	53	74.6	100	42.9	44	73.1	31	60
السودان	105	42.8	106	35.2	92	48.2	86	53.9	109	35 .7
الأردن	47	66.2	35	85.3	55	59.8	80	55.4	32	58.9
البحرين	38	70.3	11	91.3	52	60.1	32	76.3	78	47.3
الإمارات	23	75.2	32	86.7	7	73.8	16	81.3	53	55.2
السعودية	41	69.9	40	83.2	24	67.2	49	71.6	57	53.7
سوريا	113	36.3	111	32	113	26.6	93	50.8	103	38.4
عمان	35	71.2	22	88.6	34	64.3	42	73.2	60	53.6
قطر	30	72.4	23	88.6	9	72.9	49	71.7	72	51
الكويت	50	65.2	45	80	41	62.9	59	67.8	85	45.5
اليمن	111	40.1	95	46.4	112	26.9	98	48.7	105	37.8

Source: Economist impact global food security index 2022:exploring challenges solutions for food security across 113 countries, https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries consulté le 02/12/2022.

فبالنسبة للإمارات التي حلت في الترتيب 23 على 113 دولة والمرتبة الأولى في المنطقة العربية حسب الجدول السابق، وذلك راجع إلى سياسة تسعير المواد الاستهلاكية الأساسية التي تقوم على إقرار حرية الأسعار وفق مبادئ العرض والطلب، وبما يضمن توازن واستقرار الأسعار عبر مبدأ المنافسة وآليات السوق واستثنت هذه السياسة مجموعة من السلع الاستهلاكية المرتبطة بالاحتياجات الأساسية والزمت التجار بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الاقتصاد قبل تطبيق أي زيادات سعرية عليها، ويشمل ذلك كلا من زيوت الطبخ والبيض والحليب الطازج، والأرز، والسكر، والدجاج الطازج، والبقوليات، والخبز والطحين، ومواد التنظيف (صوت) بيروت انترناشيونال (2022).[2]

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

تواجه الجزائر وضعا تحت مراقبة من حيث الأمن الغذائي، ويعد هذا الموضوع من المسائل الهامة التي تشغل اهتمام الحكومة والسكان، هناك عدة عوامل تؤثر على الوضع الحالي للأمن الغذائي.

[1]– مقال حول الغذاء المستدام استراتيجية امارتية فعالة تسرع التعافي من تداعيات التحديات المناخية ، وكالة أنباء الإمارات .

[2]– **هني محمد فؤاد وآخرون**، الأمن الغذائي في الدول العربية الواقع والتحديات، الملتقى العلمي الأول حول: الأمن الغذائي في الجزائر بين ضمان الإمدادات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 15 فيفري 2023، ص10.

أولا : استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لتحقيق الأمن الغذائي يمكن إتباع عدة استراتيجيات فعالة وفيما يلي بعض الاستراتيجيات: [1]

1- تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي: إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأس مالية ومعرفية كثيفة، غير أن الملاحظ هو أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2 -عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال، لذا لا بد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفوائد. وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض.

3- تنمية الإنتاج الغذائي: عن طريق الاعتماد الإصلاح الزراعي.

ثانيا : استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، تعتمد الحكومة على سياسات واستراتيجيات متعددة، فيما يلي بعض السياسات والاستراتيجيات المهمة:[2]

التنمية الزراعية المستدامة: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام وتحسين الإدارة الزراعية، بما في ذلك تعزيز التقنيات الزراعية المبتكرة والاستدامة البيئية.

- **تحسين البنية التحتية الريفية:** تطوير البنية التحتية الريفية وتوفير الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة.

- **تنويع المصادر الغذائية:** تشجيع تنويع الإنتاج الزراعي وتعزيز زراعة المحاصيل المختلفة وتربية الماشية والأسماك لتحقيق استقلالية أكبر في التغذية.

- **تطوير سلاسل القيمة الغذائية:** تعزيز التعاون بين المنتجين والتجار والمستهلكين لتحسين سلاسل القيمة الغذائية وضمان توفر الغذاء بأسعار معقولة وجودة عالية.

•التغذية والصحة: تعزيز التوعية بأهمية التغذية الصحية وتوفير الخدمات الصحية الملائمة لتحسين حالة التغذية والصحة للسكان.

---

[1]- **قويسي مبروك**، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد:07 ،العدد: 02 ،سبتمبر2022 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي-الجزائر-، ص 4.

[2]- طرطار سماح، سليمي كنزة، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010-2020، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي) ل م د)** ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي ، الجزائر، 2022-2023، ص ص(51-52).

- **الاستثمار في البحث والابتكار:** دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في مجالات الزراعة والتغذية لتحسين الإنتاج وتطوير حلول فعالة لمواجهة التحديات الغذائية.
- **التعاون الدولي:** تعزيز التعاون الدولي والتبادل المعرفي في مجالات الزراعة والتغذية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية لتعزيز الأمن الغذائي.

- التحفيز المالي والتشريعات: تقديم تشريعات وسياسات تحفيزية تشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزز الإنتاج الغذائي، بما في ذلك منح الدعم المالي والحوافز للمزارعين والمنتجين الغذائيين.
- **التكنولوجيا والابتكار:** تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتكارات في الإنتاج الزراعي وتوفير الحلول التكنولوجية المبتكرة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة في استخدام الموارد.
- **التدريب والتثقيف:** توفير التدريب والتثقيف المستمر للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي حول أفضل الممارسات الزراعية وإدارة المخاطر وتحسين الإنتاج والجودة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية: تعزيز المحافظة على الموارد الطبيعية المائية والتربة والتنوع البيولوجي من خلال ممارسات زراعية مستدامة وتنظيم استخدام الموارد.
- **التوعية والتثقيف الغذائي:** تعزيز الوعي والتثقيف الغذائي للمجتمع بشأن أهمية تناول الغذاء الصحي والتوجه نحو نمط حياة غذائي صحي.

هذه بعض السياسات والاستراتيجيات التي تسعى الجزائر لتنفيذها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. يجب أن يتم تنفيذها بشكل شامل ومتكامل وبتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق نتائج إيجابية وتأمين إمدادات الغذاء الكافية والمستدامة.

[1] اوضح موقع ايكونوميست ايمباكت" الذي نشر الطبعة العاشرة من تصنيف 113 بلدا للمؤشر العالمي للأمن الغذائي ان الجزائر جاءت على راس ترتيب البلدان الافريقية . واضاف ذات المصدر ان هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة اجمالية تقدر ب 63.9 نقطة من بين 100 اي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للنوعية والسلامة الصحية للأغذية واخيرا 50.7 نقطة للموارد الطبيعية والصمود وسجلت الجزائر – حسب ذات الوثيقة مؤشرا تصاعديا في مجال الامن الغذائي منذ سنة 2012 محسنة بالتالي تصنيفها من المرتبة ال 70 في سنة 2019 الى المرتبة 58 في سنة 2020 ثم الى المرتبة 54

[1]– طرطار سماح، مرجع سابق، ص(51–52).

في سنة 2021 ويوضح الجدول التالي: الاحصائيات الجزائر حسب المنظمات العالمية في الأمن الغذائي:

وتجدر الاشارة إلى أن المؤشر العالمي للأمن الغذائي الذي طورته وحدة البحوث الاقتصادية بدعم من "كورتيفا للعلوم الزراعية يقيس مؤشر الأمن الغذائي على المستوى الوطني استنادا الى معايير الوفرة والنوعية والسلامة الصحية للأغذية والموارد الطبيعية والصمود على مستوى 113 بلدا عبر العالم.
اما المراتب العشر الأولى من التصنيف العالمي في مجال الأمن الغذائي في سنة 2021 فاحتلتها على التوالي كل من ايرلندا والنمسا والمملكة المتحدة وفنلندا وسويسرا وهولندا وكندا واليابان وفرنسا والولايات المتحدة ، اعتبرت إيرينا كوبليفاتسكايا – بتود، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، أن الجزائر أحرزت تقدما في مجال تحقيق الأمن الغذائي، على الرغم من الأزمات المتتالية التي شهدها العالم وقد شرعت منظمة الفاو في مهامها بالجزائر منذ سنة إلى الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تحوز عليها الجزائر، مشيرة إلى أن أهم هذه الإمكانيات تتمحور في اليد العاملة من النساء والرجال الذين يملكون تقاليد جيدة في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.[1]

وفي يونيو 2022 صنفت منظمة "الفاو " الجزائر ضمن البلاد الأكثر استيراد للقمح في 2022 وبمعدل سنوي يتراوح بين 7 إلى 11 مليون طن، كما قد لفت وزير الجزائري إلى أن الجزائر استوردت نسبة 3 ملاين طن اضافية من القمح في المناقصات الدولية ويساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 25 مليار دولار سنويا، في حين يوفر 2.6 مليون منصب عمل بحسب أرقام قدمتها وزارة الفلاحة الجزائرية.

[1]– **بن عيسى عبد الباسط وآخرون**، أهمية سياسات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية وتجارة دولية)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2022-2023، ص 45.

الجدول رقم(03): يوضح لمؤشر العالمي للأمن الغذائي في الجزائر 2019

الترتيب العالمي	دولة	المجموع النهائي	القدرة على تحمل التكاليف	التوفر	الجودة والجودة	الموارد الطبيعية والمرونة
54	الجزائر	63.9	77.9	58.0	62.0	50.7
55	تونس	62.7	74.4	54.0	72.1	47.6
56	أذربيجان	62.6	82.3	58.0	59.1	38.2
57	المغرب	62.5	75.1	51.8	72.3	49.0
58	أوكرانيا	62.0	73.9	51.8	71.9	49.3
59	باراغواي	61.6	77.5	47.7	74.9	44.7
60	صربيا	61.4	82.6	38.4	81.1	44.7
61	هوندام	61.1	68.9	60.4	64.3	44.9
62	مصر	60.8	66.5	60.0	60.7	52.0
الثالث والستون	البرازيل	60.6	68.7	46.4	90.0	42.4
64	هايتي	60.0	74.3	53.9	61.5	43.6
65	بوليفيا	59.9	73.0	52.9	61.1	47.4
66	الاكوادور	59.6	71.0	50.5	70.8	44.1

المصدر: التقرير الدولي: الجزائر الأولى افريقيا في الأمن الغذائي
https://www.echoroukonline.com

يوضح الجدول تصنيف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الافريقية وفي المرتبة الـ 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في سنة 2021، محسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019، وقد سجلت الجزائر – حسب ذات الوثيقة مؤشرا تصاعديا في مجال الأمن الغذائي منذ سنة 2012، محسنة بالتالي تصنيفها، من المرتبة الـ 70 في سنة 2019 الى المرتبة لـ 58 في سنة 2020 ثم إلى المرتبة الـ 54 في سنة 2021.

حسب الجدول السابق، فهي تعمل على إعداد مخطط لإعادة تنظيم قطاع الزراعة ضمن عدة مبادرات تستهدف تكثيف جهودها لضمان الأمن الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، في ضوء التغيرات الدولية التي يشهدها هذا الملف، كما تخطط لتوسيع الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف مع اعتماد استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأسمدة، لزيادة المساحات الزراعية، وتساهم الزراعة بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام 2021، بحسب البنك الدولي (صوت) بيروت انترناشيونال (2022).

المطلب الثالث: تجربة ليبيا في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

كشف تقرير نشرته، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن مستويات الجوع وسوء التغذية قد وصلت إلى مستويات شمال أفريقيا، ووفق التقرير، فإن هاذين العاملين أعاقا إمكانية الحصول على المواد الغذائية الأساسية.

الذي شارك في إعداده إلى جانب "الفاو"، كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والإسكوا – من تدهور الوضع الغذائي في ليبيا.

وأضاف: " في الوقت الذي تمكن فيه معظم الليبيين من الحفاظ على مستويات عالية نسبيا من استهلاك الغذاء، إلا أن مؤشرات أخرى للأمن الغذائي تنذر بأن الوضع سيتدهور". تنصح تقارير دولية البلدان ذات الإجهاد المائي بالتحول عن الزراعة التي تستهلك المياه بشكل مفرط .

وذكر أن نسبة 53 في المائة من الأسر الليبية تنفق من دخلها على الغذاء، في حين ينفق 31 في المائة من الأسر أزيد من 65 في المائة.

وأشار إلى أن الأسر الفقيرة تعجز عن الحصول على الغذاء لأنها لا تستطيع تحمل تكاليفه"، محذرا من استمرار أسعار المواد الغذائية في الارتفاع وتقلص مداخيل الأسر وقدرتها على التكيف مع الوضع الراهن.

ولفت التقرير إلى غياب الاستقرار في هذا البلد المغارى، مشيرا إلى أن الحرب الأهلية المستمرة أدت إلى نزوح السكان وتعطيل سبل عيش الأسر."

وتابع: "ومع استمرار حالة النزوح بفعل النزاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية، سيظل الأمن الغذائي على رأس أولويات الحكومة."

وقال إن تاريخ التنمية الزراعية في ليبيا ارتبط ارتباطا وثيقا، وإن كان عكسيا، بتطور قطاع النفط فيها."

ففي عام 1958 ، أي قبل الحقبة النفطية، كانت مساهمة قطاع الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا أزيد من 26 في المائة، قبل أن تتراجع إلى 18.5 في المائة عام 2002، ثم تنحدر إلى الإجمالي في ليبيا اريد من 20 في المائة، قبل ان تتراجع إلى 10.3 في المائة عام 2002، تم تنحدر إلى 8.1 في المائة عام2008 وشرح سبب هذا التدهور، مشيرا إلى كل من "النزاع" و"عدم الاستقرار السياسي" و"ندرة المياه" و"أمراض الحيوان والنبات والتصحر " و"قلة العمالة". عائدات ضخمة لكن يأتي هذا الوضع رغم أن إيرادات النفط سجلت في 2022 قفزة لتصل إلى 22 مليار دولار بزيادة معدلها 440 مليون دولار مقارنة بـ 2021 واستفادت ليبيا من ارتفاع أسعار الثروة النفطية، وهي مصدر الدخل الرئيسي لليبيا، في الأسواق الدولية. [1]

ورغم ذلك إلا أن فاتورة استيراد الغذاء مرتفعة أيضا منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا.

[1]– منظمة الأغذية الزراعية، **تقرير لجنة الأمن الغذائي**، الاصلاح الأمن الغذائي العالمي الدورة 35-14-17 أكتوبر 2022.

ووفق الفاو، فإن ليبيا تستورد أكثر من 60 في المائة من احتياجاتها الغذائية، وأن هذه النسبة تتجاوز حاجز الـ 90 في المائة بخصوص الحبوب.

وتعتمد ليبيا على كل من روسيا وأكرانيا للحصول على القمح.

وبالإضافة إلى العامل الخارجي، تدخل عائدات البترول بين الفينة والأخرى دائرة الخلاف السياسي المزمن ، لتصير رهينه لانقسامات مع موجه إغلاقات قصرية للمنشآت الحيوية.

وبالإضافة إلى الخلافات السياسية، تكررت عمليات إغلاق الحقول والموانئ النفطية في السنوات الماضية بسبب احتجاجات عمالية أو تهديدات أمنية، ونتج عن ذلك خسائر تجاوزت قيمتها 100 مليار دولار، بحسب أرقام نشرها البنك المركزي في 2022.

وتعاني ليبيا من أزمة سياسية مستمرة مع نزاع بين حكومتين واحدة برئاسة وزير الداخلية السابق باشاغا منحها البرلمان ثقته في مارس من العام الماضي، والثانية منبثقة من اتفاق سياسي رعته الأمم المتحدة قبل نحو عامين ويترأسها عبد الحميد الدبيبة، الذي يرفض تسليم السلطة إلا عبر انتخابات.

المبحث الثاني: المعوقات والحلول للأمن الغذائي في البلدان العربية

تعاني الدول العربية العديد من المشاكل التي حالت دون تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه توجد حلول ممكنة لحل هذه المشاكل وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث

المطلب الأول : المعوقات المهددة للأمن الغذائي

على الرغم من الجهود التي بذلتها البلدان العربية واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات أكثر فعالية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المأمولة.

وتتلخص أهم هذه العقبات في: [1]

1- المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك إصدار التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البني الأساسية الضرورية.

2- ارتفاع معدلات الاستهلاك الغذائي هناك محدودية في العرض المحلي، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتمد على الاستيراد، سواء بالنسبة للمحاصيل أو البذور، مما يفسر – حسب الدراسة – الارتفاع الكبير الفاتورة الواردات الغذائية التي وصلت إلى نحو 9.3 مليارات دولار عام 2014.

[1]- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 1999، ص159.

3- عدم التوصل إلى التوليفة المناسبة بين الموارد في الدول العربية، بسبب عدم توفير حرية انتقال عوامل الإنتاج لدرجة مقبولة تكفل وجود سوق إقليمية عربية تتفاعل فيها هذه الموارد الجذب الاستثمارات في المشروعات الزراعية

4- التشابه في أنماط الإنتاج الزراعي بسبب عدم الاستفادة من الميزة النسبية التي يختص بها ، وهو ما يضعف قدرة الدول العربية على المنافسة في الأسواق الخارجية

5- التغييرات المتكررة في الحكومة تؤدى إلى تضارب في السياسات وبرامج التنمية ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، وكلها تتعارض مع التنمية المستدامة.

6- الهجرة الريفية في الدول المغاربية محمد الشقيق التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.

7- التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والدقيق

8- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر

9- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.

10- انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية.

المطلب الثاني الحلول الممكنة لمشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية

تعاني منها البلدان العربية من المشاكل التي تشكل عائق لتحقيق الأمن الغذائي نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال استهلاك ما يحتاجه دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في توفير الغذاء، ومن خلال ذلك توجد عدة حلول تذكر منها:[1]

1- الحفاظ على بنية وخصوبة التربة.

2- إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من اجل مراعاة التطورات الحاصلة وكذا رفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للمواطن وبشكل حضاري

3- وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل دمجها في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيتها ورفع من قيمة صادرتها والتنويع فيها .

4- تسخير سلاح الإشهار للتعريف بالمنتوج الوطني محليا ودوليا

5- توجيه تكوين العنصر البشري في اطار احتياجات السوق الوطنية

[1]- محمد عدنان، **وديع مفهوم التنمية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد الأول، 8فيفري 2010.

6- إصلاح جهاز العدالة وتفعيل دوره لما يخدم الصالح العام وحماية البالد من كل مظاهر الفساد والرشوة الاختلاس والاختلاس.

7- مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة واداء المجالس المحلية وإعطاء مجال أكبر المشاركة المواطن في تسيير شؤونه وشؤون مجتمعه.

8- تفعيل المجتمع المدني في حشد وتأطير القدرات البشرية والمادية من اجل تحقيق التنمية.

9- مسايرة متطلبات العصر بفتح قنوات التعامل مع كل البلدان التي تخدم مصلحتها..

10- ضرورة تدعيم وتسهيل عمليات التصدير للمؤسسات الجزائرية من خلق اسواق جديدة على غرار الأسواق الإفريقية والعربية والأمريكية والأسيوية

11- رسم استراتيجية صناعية وفلاحية تراعي احتياجات الجزائر على الصعيد القريب والمتوسط والبعيد الضمان مستقبل الأجيال السابقة

12- تعزيز استثمار الأموال في الخارج في القطاعات الاستراتيجية على غرار قطاع الطاقة بالاعتماد على الطاقة البديلة

13- تدعيم قطاع النقل والمواصلات وعصرتنه ألنه المحرك الفعلي للاقتصاد الوطني.

14- تقليل من حدة البطالة بضرورة فتح مجالات الشغل للشباب الذي يمثلون أكثر من نصف السكان في البلاد برامج تشغيل الشباب.

15- إنشاء الصندوق الوطني لتامين عن البطالة وهدفه حماية العمال المسرحين خلال فترة قدرها سنوات محاربة الأمية ومختلف مظاهر الفساد.

16- تحسين المنظومة الصحية والتربوية وجعلها تتماشى ومتطلبات العصر.

الخاتمة

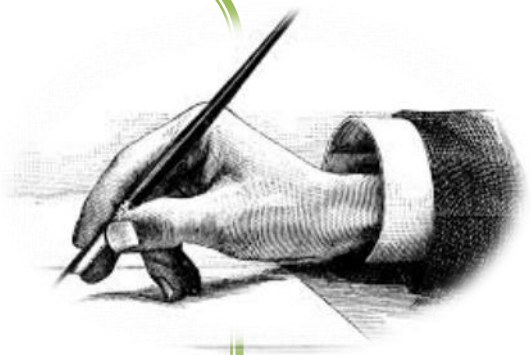

الخـاتمـــة:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية للتخفيف من مشكلة الجوع واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي ونقص التغذية، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات أكثر فعالية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المأمولة، حيث تملك الدول العربية موارد أرضية ومائية وبشرية وتقنية ومادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال إنتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية،

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تواجه عملية تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية تحديات ومعوقات عديدة، والتي من شأنها التأثير سلبيا على قدرة الدولة على إنتاج الاحتياجات الغذائية للحاضر والمستقبل ، نتيجة صعوبة إعادة استغلال الأرض في النشاط الزراعي مرة أخرى بنفس الكفاءة، مما أدى إلى توسع الفجوة الغذائية في الدول العربية وزيادة الاعتماد على الدول الأجنبية ، ولذلك تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هو أمر ضروري لتوفير الأمن الغذائي العربي . تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو تنافسية، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى.

به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو تنافسية، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى. - أثرت المتغيرات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية من مستجدات سياسية وطبيعية واقتصادية على أوضاع الأمن الغذائي نتيجة تأثيراتها السالبة على سلاسل إنتاج وتجارة السلع الغذائية، فبالإضافة للآثار الممتدة لجائحة كورونا وآثار تغيير المناخ وحالات عدم الاستقرار والاضطرابات التي تشهدها بعض الدول، أضافت الحرب الروسية الأوكرانية مزيداً من التحديات على أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العربي والعالمي، مما إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها. وعلى ضوء ما توصلنا إليه تم وضع التوصيات التالية :

- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق، وتحرير التجارة من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ولاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

حصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشتركة، والتوسع في الري الحديث الإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحر

– إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير المناسبة – التركيز

على معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته ، وتطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف وضع وتنفيذ مشروعات الإقامة أو استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من شبكات طرق وخزانات وسدود مائية وشبكات ري وصرف واستصلاح وتوطين أراض زراعية جديدة، وإنشاء مراكز تخزين وتسويق – تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية إقامة مشاريع مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء معهد عربي للتقنية الحيوية وهندسة الجينات، وبنك للجينات إقامة مشروع لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية – تطوير الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية، وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة رقمنة القطاع الزراعي لتسهيل عملية زيادة الإنتاج والإنتاجية . الغذائية ، والاعتماد على الموارد الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بهدف التخفيف من الاستيراد من الخارج .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. أحمد جابر بدران، **اقتصاد البيئة**، الطبعة الأولى، القاهرة: سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، 2013 .

2. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013.

3. امال عبد الله فوزي، **الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء**، دار الجنادرية، ط2، سنة 2017.

4. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.

5. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007 .

6. دوغلاس موسشيث، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

7. رابح حمدي باشا وفاطمة بكدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، ، 2016.

8. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر.

9. سحر قدوري الرفاعي، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006.

10.سهير حاجم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

11.السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ، الدار الجامعية، 2007.

12.صالح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

13.صبحي القاسم، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله**، عمان: مؤسسة عبد الحميد سوفا ،1993.

14.عبد القادر عطية، **عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.

15.عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ، الأردن ،2007.

16. محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، لبنان: مكتب حسن العصرية، 2013.

17. محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 1999.

18. محمد صالح الشيخ، الآثار **الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2002.

19. محمد عدنان، **وديع مفهوم التنمية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد الأول، 8فيفري 2010.

20. محمد علي وردم باتر، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002.

21.مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي.

22.مصطفى بن محمد الحسن الإدريسي، عصام بن يحيى الفيلالي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول الإصدار الحادي عشر، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي مركز الإنتاج الإعلامي جدة،1427هـ .

23.منظمة الأغذية الزراعية، **تقرير لجنة الأمن الغذائي**، الاصلاح الأمن الغذائي العالمي الدورة 35- 14-17 أكتوبر 2022.

24.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، 2020.

25.منور اوسري، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي**، الجزائر: دار الخلدونية ، 2010.

26.نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، د.ب.ن، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000 .

27.هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الأمن الغذائي والسياسات الزراعية في منطقة الجنوب الإفريقي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2005.

28.ورشان راوية، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2019.

ثانيا: المقالات والبحوث العلمية

1. إيمان بوشنقير، " دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جيل حقوق الإنسان**، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، 2013.

2. رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد13، جامعة سطيف، الجزائر،2015.

3. سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي، **مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية** ، كليّة الآداب، قسم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2009.

4. سهيلة شيخاوي، عدالة العجال ، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية ...آفاق 2022 ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد6، العدد 10، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018 .

5. علي مكيد وفريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي، دراسة تحليلية للمتاح من الغذاء خلال الفترة (5005-5043)، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد: 40 العدد: 46 جامعة المسيلة ،5046.

فاتح حركاتي ، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، 2016.

6. قويسي مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي-الجزائر، المجلد07 ،العدد 02 ،سبتمبر2022 .

7. ماروس ايفانتيتش وويل مارتن (Maros Ivanic and Will Martin)، ضمان الأمن الغذائي، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد: 45، العدد: 40، ديسمبر 2008.

8. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 26، جوان 2010.

9. يوسف بن بزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 38، جامعة باتنة، سنة2018.

ثالثا: المذكرات والأطروحات الجامعية:

أ.أطروحات الدكتوراه:

1. بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.

2. حفياني شوقي، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث)، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2022-2023.

3. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية) ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2012-2013.

4. عبد الغاني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة،(أطروحة الدكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

5. فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها،(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2017-2018.

6. **كينه عبد الحفيظ**، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط،(أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر-03 -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2021/2020.

7. **لرقام جميلة**، الأمن الغذائي في الدول العربية، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر،2006.

8. **محي الدين حمداني**، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،(**أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**)، جامعة الجزائر، 2008/ 2009.

ب.رسائل ماجستير:

1. **إبراهيم مباركي**، ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة مستقبلية آفاق 2030-، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.
2. **عبد الرؤوف تريكي**، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
3. **قصوري ريم**، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، حالة الجزائر- ، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012-2011.
4. **محمد علاق**، التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية- دارسة حالة فرتيال/ أسميدال عنابة-، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة باجي مختار عنابة، 2009/2008.
5. **مريم بوعشير**، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.
6. **ياسمينة زرنوح**، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2006/2005.

جـ.مذكرات ماستر:

1. **بن عيسى عبد الباسط وآخرون**، أهمية سياسات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير ، تخصص مالية وتجارة دولية)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2022-2023.

2. **سامية دبابش**، التنمية المستدامة في الجزائر، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/.2013

3. **طرطار سماح، سليمي كنزة**، واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010-2020، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ل م **د** ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة العربي التبسي ، الجزائر، 2022-2023.

4. **ورشان راوية وبزالة مروة**، دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019، (مذكرة مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021-2022.

5. **يمينة محزرز، سمية لوجاني**، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة باجي مختار عنابة، 2013/2014.

رابعا: الملتقيات

1. **عنان فاطمة الزهراء**، التكامل العربي الزراعي كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، **ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي**، جامعة عنابة،22-23 نوفمبر 2010.

2. **هني محمد فؤاد وآخرون**، الأمن الغذائي في الدول العربية الواقع والتحديات، الملتقى العلمي الأول حول: الأمن الغذائي في الجزائر بين ضمان الإمدادات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 15 فيفري 2023.

خامسا : التقارير

1. **تقرير الاستدامة البيئية بين الإمكانية والفقر** ، مركز حابي للحقوق البيئية ،أعمال ورشة التنمية المستدامة للموارد بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، 2006.

2. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2018.

3. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2019 .

4. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه**، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2014 .

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **قطاع الزراعة والمياه، الإمارات العربية المتحدة،** صندوق النقد العربي، 2019.

6. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، 2020 .

7. التقرير لاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2020 .

8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017).

9. مقال حول الغذاء المستدام استراتيجية امارتية فعالة تسرع التعافي من تداعيات التحديات المناخية ، وكالة أنباء الإمارات .

10. محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي،2004،** منشور على الموقع"www.aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ 27-04- 2024.

11.المركز الوطني للمعلومات الأمن الغذائي، اليمن،2005.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Faq'state of food in secur itityin the world (2002)
2. Alain Beiton et d'autres، Economic، Dalloz، Paris،France،2001.

فهرس المحتويات

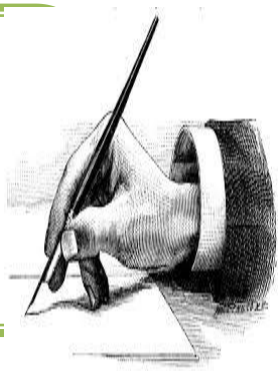

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والأمن الغذائي	
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**11**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**11**
المطلب الثاني: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة	**16**
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها	**21**
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	**24**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	**24**
المطلب الثاني: ابعاد ومستويات الأمن الغذائي	**31**
المطلب الثالث: الركائز والعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	**34**
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهدف التنمية المستدامة	
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الدول العربية	**40**
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة في الدول العربية	**40**
المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة في الدول العربية	**41**
المطلب الثالث: جهود الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة ومعوقاتها.	**43**
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أهدف التنمية المستدامة	**50**
المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي في الدول العربية	**50**
المطلب الثاني: سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية	**56**
المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الغذائي في إطار مشروع تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.	**58**

الفصل الثالث: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية (الإمارات العربية ، الجزائر، ليبيا)	
المبحث الأول: نماذج حول الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية	**64**
المطلب الأول: تجربة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي المستدام	**64**
المطلب الثاني: تجربة الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي المستدام	**69**
المطلب الثالث: تجربة ليبيا في تحقيق الأمن الغذائي المستدام	**73**
المبحث الثاني: المعوقات والحلول للأمن الغذائي المستدام في البلدان العربية	**75**
المطلب الأول : المعوقات المهددة للأمن الغذائي المستدام	**75**
المطلب الثاني الحلول الممكنة لمشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية	**76**
الخاتمة	**79**
قائمة المراجع	**82**
فهرس المحتويات	**89**
الملخص	

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مسألة الأمن الغذائي من المسائل المعقدة يجب التركيز والتنبيه عليها في الوطن العربي باعتبارها أحد أهم فروع الأمن الاستراتيجي، وهدفت أيضا هذه الدراسة إلى تحليل واقع التبعية الغذائية في البلدان العربية من خلال تحليل مؤشراتها المختلفة، حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

إن طرح مسألة الأمن الغذائي في الدول العربية بين الواقع والمأمول يكتسي أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر بمكوناته السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث يظل الغذاء والتغذية الشغل الشاغل لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجون إليه مع كل ما يتطلب ذلك من إمكانيات مالية وأوضاع داخلية وخارجية تؤثر وتتأثر بالمسألة الغذائية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول العربية تعاني بشكل متفاوت من التبعية الغذائية للخارج في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، وتؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to highlight the issue of food security as a complex issue that must be focused on and alerted to in the Arab world as one of the most important branches of strategic security. This study also aimed to analyze the reality of food dependency in Arab countries by analyzing its various indicators, as there is an urgent need to ensure sufficient food for the Arab citizen and achieve self-sufficiency and food security.

Raising the issue of food security in Arab countries between reality and hope is of great importance in our contemporary world with its political, economic and security components, as food and nutrition remain the main concern of all countries and peoples, either by producing what can be produced or importing what you need with all that this requires in terms of financial capabilities and internal and external conditions that affect and are affected by the food issue.

The results of the study concluded that Arab countries suffer to varying degrees from food dependency on the outside in light of data that speaks of a real shortage in food production, and serious reports and research on this topic emphasize the need to deal quickly with the negative consequences.

Keywords: Food security, sustainable development, Arab countries.

تم بحمد الله